

التجارب الدولية في تعريف المنشآت الصغيرة

1 الولايات المتحدة الأمريكية

2 كندا

3 الاتحاد الأوروبي

4 المكسيك

5 تركيا

6 روسيا الاتحادية

7 تايلاند

8 كوريا الجنوبية

9 اليابان

10 الهند

11 مصر

12 التعريف المقترح للمنشآت الصغيرة بالمملكة

التجارب الدولية للهيئات الداعمة للمنشآت الصغيرة

13 التجربة الهندية

14 التجربة المصرية

15 التجربة الكورية

16 التجربة الكندية

17 التجربة اليابانية

18 تجربة سنغافورة

19 التجربة الأمريكية

20 التجربة الوطنية السعودية

التجارب الدولية لهيئات تمويل المنشآت الصغيرة

21 التجربة الأمريكية

22 التجربة اليابانية

23 التجربة الهندية

24 التجربة البنجلاديشية

25 التجربة السنغافورية

26 التجربة الكورية

27 التجربة المصرية

28 التجربة الوطنية (تمويل المنشآت الصغيرة في بنك التسليف السعودي)

التجارب الدولية في تعريف المنشآت الصغيرة

تراجع هذه الجزئية من دراسة التجارب الدولية في المشاريع الصغيرة - التعريفات المستخدمة في بعض الدول المهتمة بقطاع المنشآت الصغيرة، وذلك من خلال بعض الدراسات السابقة واستعراض هذه الدول لتعريف المنشآت الصغيرة الخاص بها في المؤتمرات والندوات المتعلقة بتتمية قطاع المنشآت الصغيرة.

وفيما يلي عرض لأهم تلك التعريفات.

(1) الولايات المتحدة الأمريكية

وقبل البدء في عرض التجربة الأمريكية في تعريف قطاع المنشآت الصغيرة، لابد من ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ذات وضع خاص، باعتبارها من أكثر الدول التي تنفق على تطوير تعريف المنشآت الصغيرة، وقد أنشأت وزارة للمنشآت الصغيرة ولديها مكتب خاص يسمى مكتب معايير الحجم. هذا المكتب مهمته تعريف وتعديل التعاريف الموجودة للمشروعات الصغيرة وذلك لأغراض تتعلق بالبرامج الحكومية الفيدرالية⁽¹⁾، ومع ذلك فإن كل ولاية أو حتى المقاطعات داخل الولاية، بل وإن بعض الجهات التي تقدم برامج خاصة يمكن أن يكون لها تعريف خاص بها، ولكن معظم إن لم يكن جميع هذه التعاريف تستمد الأساس في التعاريف الخاصة بها من التعريف الرسمي.

التعريف الرسمي⁽¹⁾

يحدد ميثاق المنشآت الصغيرة "المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة أو المشروع الذي يكون له ملكية مستقلة ويعمل بصورة مستقلة ولا يملك قدرة السيطرة على المجال الذي يعمل به.

وينص الميثاق على أنه في حالة تحديد المنشأة الصغيرة، فإن التعريف سوف يختلف من صناعة إلى أخرى وذلك من أجل أن يعكس الفروق بين الصناعات المختلفة بدقة

وتتم عملية مراجعة معيار الحجم بناء على مشورة مجلس سياسات الحجم الخاص بالإدارة، وهو مكون من عشرة أفراد يعملون جميعاً لدى إدارة المنشآت الصغيرة ولكن أي تغيير يكون بناء على طلب من صناعة معينة، سواء عن طريق شركة معينة أو اتحاد أعمال أو أي جماعة ضغط متصلة بالكونجرس.

وتقوم إدارة المنشآت الصغيرة بتعريف كافة المنشآت طبقاً لتقسيمها الصناعي القياسي والفئة التي تتبعها والفئة الفرعية، والمعايير المستخدمة هي عدد العمال وإجمالي المتحصلات وهذان المتغيران يتراوحان بمدى كبير على سبيل المثال المشروع الذي يقوم بتصنيع الطائرات وعدد عماله أقل من 1500 عامل يعد منشأة صغيرة، ولكن سلسلة متاجر الجملة التي لديها 101 عامل تعد منشأة كبيرة وبالمثل، فإن محطة الوقود التي بها (متجر) تعد منشأة كبيرة في حالة ما إذا كانت

1 - موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية على شبكة الإنترنت www.sba.gov/size/section

2 - نفس المصدر السابق.

متحصلاتها أقل من 20 مليون دولار، بينما التي لا يوجد بها (متجر) تعد منشأة صغيرة إذا كانت متحصلاتها أقل من 5 مليون دولار.

تعريفات أخرى خاصة بهيئات معنية بالمنشآت الصغيرة

إن التعريفات المستخدمة هي في الواقع غير ملزمة بالنسبة للجهات غير الحكومية، ونادراً ما تستخدم بطريقة متسقة وذات معنى، فمعظم الولايات الأمريكية (وحتى المقاطعات والمدن) يوجد بها مكاتب لتنمية المنشآت الصغيرة، ولكنها لا تستخدم تعريفات متسقة لأنها لا تعمل فقط في مجال المنشآت الصغيرة بل يمتد عملها لتنمية مجال الأعمال بصفة عامة. هناك أيضاً عدد كبير من برامج الائتمان متناهي الصغر على مستوى الدولة، هدفها إزالة المشاكل المرتبطة بالدخول المنخفضة ونقص الفرص المتاحة أمام الأقليات، ولكن هذه البرامج تميل إلى استخدام تعريف إدارة المنشآت الصغيرة، لأنه يتسع بدرجة كافية ليشمل كافة أحجام المنشآت الصغيرة.

وسوف نتناول بعض التعريفات التي وضعتها بعض الجهات والهيئات والتي تختلف عن التعريف الرسمي الذي وضعته الحكومة عن طريق وزارة المنشآت الصغيرة.

ولاية كاليفورنيا

تستخدم الولاية تعريف للمنشأة الصغيرة من أجل أن تتمتع ببعض المعاملات التفضيلية كالتالي:

المنشأة الصغيرة تعني

- مشروع مستقل الملكية والإدارة.
- لا يتمتع بسيطرة على السوق الذي يعمل به.
- يكون المقر الرئيسي في كاليفورنيا.
- يكون العاملين من سكان كاليفورنيا.
- ويكون بالإضافة إلى المنشآت التابعة مشروع خدمي، أو إنشائي، أو غير صناعي بعدد عمال أقل من 100 عامل ومتوسط إيرادات سنوي 10 ملايين دولار أو أقل على مدى الثلاث سنوات السابقة أو مشروع صناعي عدد العاملين به 100 أو أقل.

بنك الصادرات والواردات (EX-IM).

يقوم بتوفير بعض الخدمات الخاصة بالمنشآت الصغيرة بناء على الشروط التالية:

- إجمالي ائتمان للصادرات بمتوسط 3 مليون دولار أو أقل على مدى السنتين الماليتين السابقتين (مع استبعاد البضاعة المباعة نقداً أو بخطاب ضمان نهائي).
 - تكون مستوفية للخطوط الرئيسية لتعريف المنشأة الصغيرة كما تم تحديدها من قبل إدارة المنشآت الصغيرة.
 - تتمتع بواحد على الأقل من مبادئ المنشآت العاملة على أساس مستديم.
 - يكون موقفها المالي جيد كما يتبين من القيمة الصافية وتاريخ عمل ناجح لمدة سنة على الأقل.
- وأخيراً في الولايات المتحدة يتم استخدام تعريف واسع النطاق يستخدم عدد العاملين وإجمالي المتحصلات كمعيار

ضمن آلية فعالة لتعريف المنشأة الصغيرة ولتخصيص الخدمات والبرامج، ويشمل التعريف غالبية المنشآت الموجودة بالدولة ويسمح بإضافات لعدة عوامل من أجل ملائمة الظروف المحلية. وقد يكون عيب هذه التعريفات أنها غير متسقة مع باقي التعريفات في كافة أنحاء العالم مما يصعب معه إجراء مقارنات لأداء القطاعات.

كندا (2)

يوجد في كندا حوالي 2.6 مليون منشأة متناهية الصغر وصغيرة وأفراداً يديرون أعمالهم الخاصة يمثلون ما يربو إلى 60% من العمالة في القطاع الخاص وفقاً لإحصاءات عام 1999 وتتولد نسبة 26% من العمالة عن طريق المنشآت التي يقل عدد العاملين بها عن 20 عاملاً.

التعريف الرسمي

نادراً ما يستخدم مصطلح المنشآت الصغيرة في كندا وعادة ما يستخدم مصطلح الأعمال الصغيرة كعبارة عامة وشاملة لوصف المنشآت الصغيرة.

وتعريف الحكومة الرسمي المعمول به مع الشركاء التجاريين ومجموعة الثماني هو:

"المنشأة أو المشروع الصغير هو الذي تقل نسبة المبيعات به عن 5 ملايين دولار ويقل عدد العاملين به عن 500 عاملاً في المنشأة الصناعية ويقل عن 50 عاملاً في المنشأة الخدمية".

تعريفات أخرى خاصة بهيئات معنية بالمنشآت الصغيرة

التعريف التشريعي

وهو الوارد بقانون تمويل الأعمال الصغيرة وهو كما يلي: المنشأة الصغيرة هي المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ في كندا بغرض الكسب أو الربح وذو عائد سنوي إجمالي يقدر كما يلي:

- لا يزيد عن 5 ملايين دولار أو أقل من ذلك في العام المالي للمشروع الذي تتم خلاله الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع.
- لا يتضمن المنشآت الزراعية أو أي عمل يكون هدفه تعزيز الأغراض الخيرية أو الدينية.

في حالة الرغبة في تغيير التعريف تقوم وزارة الصناعة الكندية باستشارة الهيئات الفيدرالية وثلاثة هيئات خاصة أخرى تمثل مؤسسات أفراد وهيئات تختص بالمنشآت متناهية الصغر والمتوسطة على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي، وهذه الهيئات هي:

- الاتحاد الكندي للأعمال المستقلة.
- اتحاد المصنعين والمصدرين الكنديين.

وتوضح الأمثلة الآتية التعدد وعدم الاتساق في استخدام التعريف في كندا:

1. وكالة الإحصاء الفيدرالي والمعلومات الإحصائية "مجموعات الأعمال الصغيرة اقل من 50 عامل، والأعمال متوسطة الحجم من 50 إلى 499 عامل، والأعمال الكبيرة 500 عامل فأكثر"
2. برنامج تنمية سوق التصدير (وهو برنامج تقدمه وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية) يعطي الأولوية للشركات التي تحقق مبيعات سنوية أكثر من 250 ألف دولار واقل من 10 ملايين دولار أو التي يقل عدد العاملين بها عن 100 عامل في المجال الصناعي واقل من 50 عامل في مجال الخدمات.
3. هيئة تنمية الصادرات تعتبر المنشأة الصغيرة أو المتوسطة مصدرة لسلع رأسمالية وذات حجم مبيعات سنوية اقل من 25 مليون دولار.
4. مكتب المنافسة للصناعة الكندية لا يعترف بالتعريفات التي تعتمد على معيار الحجم المطلق (مثل العائد السنوي، وعدد العاملين) ولا يعتبرها ذات فائدة على الإطلاق في تعريف المنشأة الصغيرة أو المتوسطة وذلك لأغراض تحليل المنافسة، ويقدم المكتب مفهومًا للسيطرة على الأسواق أو القوة النسبية للسوق كمحدد أساسي وهو المفهوم المستخدم أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية.
5. صندوق راس المال المخاطر الذي يراعاه العمال يتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها "المنشآت التي يقل إجمالي أصولها عن 35 مليون دولار) بغض النظر عن عدد العاملين.
6. برنامج الأعمال الصغيرة لبيع الأخشاب التابع لوزارة الغابات يعرف المنشأة الصغيرة أنها (المنشأة التي لا تمتلك فيها شركة غابات كبرى أكثر من 10%) فقط دون اعتبار لأي معيار آخر.
7. مركز التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي الرائد في المجالات الأكاديمية بجامعة Fraser Simon يعتبر المنشأة الصغيرة هي أي مشروع مملوك محليا ويتم تشغيله محليا وناجح في حماية ضمان مستوى معيشة ملائم لأسرة أو فرد على الأقل في المجتمع).
8. المجتمع المصري يستخدم المجتمع المصري في كندا حجم القرض كتعريف "للمنشأة الصغيرة" وتعتبر الأعمال التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تقل عن 250 ألف دولار، أعمالا صغيرة.
9. المزارع لا تعد أعمالا صغيرة طبقا للتعريف الرسمي إلا إنها تتلقى خدمات من هيئة الائتمان الزراعي وهي هيئة فيدرالية ملكية تقدم خدمات تمويلية للمزارع.

وقد أسفر البحث في القوانين والتنظيمات الفيدرالية وقوانين المقاطعات في كندا عن مئات من التعريفات للمنشآت الصغيرة، وتهدف الأمثلة السابقة إلى توضيح نطاق وتنوع التعريفات المستخدمة، وتوضح الحالة الكندية أن التعريف الذي يعتمد على عدد العاملين فقط ربما لا يكون مفيداً لجميع أغراض السياسات العامة. وبالنسبة للحجم الذي يعتمد على عدد العاملين فإنه يستخدم لتحديد المستوى الذي لا بد أن تتوافق به المنشأة مع مختلف القواعد والتنظيمات، بينما يستخدم

إجمالي المبيعات والدخل الخاضع للضريبة في تحديد مدى تأهل المنشأة للحصول على حوافز معينة أو دعم مميزات مالية، وتستخدم القيمة الإجمالية للأعمال في أغراض فرض الضرائب أو التشريعات الخاصة بالأوراق المالية.

كذلك تخلص الدراسات التي أجريت على تجربة كندا في قطاع المنشآت الصغيرة، إلى أن التعريف المبني على عدد العمال وإجمالي المبيعات - كما في الحالة الراهنة - غير مفيد في مساعدة الحكومة على تشكيل السياسات التي تستجيب لاحتياجات المنشآت الصغيرة التي تعمل على زيادة فرص العمل، والتعريف الأفضل يكون ذلك الذي يتناول البعد القطاعي للمشروعات، ويركز على الإمكانيات المحتملة للمشروعات في القطاعات الصناعية المتعددة.

(3) الاتحاد الأوروبي

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحر في عام 1994م. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، وأدى ذلك لعملية تحديد التعريف الجديد، وهي عملية شاقة وتتضمن العديد من الخطوات.

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996م.

وتفسر مقدمة التوصيات، السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال، البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، ونقص التنسيق، وتشوه المنافسة، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح.

❖ التعريف الرسمي

يستخدم التعريف عدد العاملين والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول كمعيار للاستقلال.

المنشأة الصغيرة هي المشروع المستقل الذي يضم أقل من خمسين عامل وتبلغ إيراداته أقل من 7 ملايين (ايكو) يورو أو إجمالي أصوله أقل من 5 ملايين يورو. أما المنشآت متناهية الصغر فهي تلك التي تضم أقل من 10 عمال ومستقلة بالنسبة للمعايير الأخرى.

معيار استقلال المشروع موحد بالنسبة لجميع المنشآت وهو كالتالي:

المشروع المستقل: هو المشروع الذي يملكه شخص واحد أو عدة أشخاص ولا يكون من بين الملاك منشآت لها حقوق تصويت بنسبة 25% أو أكثر..

وكان الغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية، هو تعدد التعريفات المستخدمة داخل المنظومة الأوروبية، كما يوجد تعريف يستخدم من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، وتعريف آخر يستخدم من جانب صندوق الاستثمار الأوروبي، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً داخل سوق موحد لا توجد به حدود داخلية. لهذا أدرك الاتحاد الأوروبي

أنه يجب عليه أن ينسق بين التعريفات المختلفة أو أن يتجه نحو تعريف موحد ، لأن وجود أكثر من تعريف على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الدولة ، أمر من شأنه أن يخلق نوع من عدم الاتساق بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافس بين المنشآت المختلفة.

تم تطبيق التعريف الذي اقترحته المفوضية من قبل غالبية الدول الأعضاء بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

تعريفات أخرى خاصة بهيئات معنية بالمنشآت الصغيرة

■ إيطاليا

تستخدم إيطاليا معايير (الحجم والإيرادات) ولكنها تضيف بعداً خاصاً للفرقة بين المشروع الصناعي والمشروع الخدمي ، تم تحديد الحد الأدنى للعاملين بالمشروع الخدمي بأقل من عشرين عامل بالنسبة للمنشأة الصغيرة. تضم إيطاليا أيضاً للتعريف فئة من المنشآت الحرفية التي تنتج أنواع معينة من السلع ، بغض النظر عن المعايير الأخرى.

■ المملكة المتحدة

تستخدم المملكة المتحدة عدد العمال فقط في التعريف ، وهو متسق نوعاً ما مع المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي.

(4) المكسيك

تشكل المنشآت الصغيرة بالمكسيك حوالي 96% من إجمالي المنشآت ويعمل بها 94% من إجمالي حجم العمالة.

التعريف الرسمي

التعريفات المستخدمة بالمكسيك ، تستخدم من أجل أغراض إحصائية بحثية وليس لأغراض تطبيق برامج أو سياسات معينة ، والتعريفات ليست متماثلة بين الجهتان الحكوميتان المسئولتان عن جمع المعلومات وهما:

1- إدارة الإحصاءات الوطنية (INEGI).

2- إدارة التنمية التجارية والصناعية (SECOFI).

تعتمد الجهتان على عدد العاملين كمعيار وحيد للتعريف وهناك مجموعة من الفئات لتقسيم حجم الأعمال.

تعتبر المنشأة صغيرة على أساس تصنيف إدارة الإحصاءات الوطنية إذا كان يعمل بها أقل من 50 عامل وتعتبر متوسطة إذا كان يعمل بها أقل من 250 عامل.

تعتبر المنشأة صغيرة على أساس تصنيف إدارة التنمية التجارية والصناعية إذا كان يعمل بها أقل من 100 عامل ومتوسطة إذا كان يعمل بها أقل من 500 عامل.

وقد اتفقت الجهتان على تعريف المنشأة متناهية الصغر وهي المنشأة التي يعمل بها أقل من 10 عمال.

(5) تركيا

يعتبر الاقتصاد التركي هو الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المنشآت الكبيرة في هيكلها الاقتصادي، ومع ذلك فقد توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من المنشآت في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المنشآت متاهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات والكساء والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات والدخان).

التعريف الرسمي

قد لا يكون التعريف المذكور هنا تعريف رسمي موحد من قبل الدولة بأكملها، ولكن ذلك التعريف الذي سوف يلي ذكره، هو الأكثر انتشاراً واستخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المنشآت الصغيرة.

ويستخدم التعريف هنا معيار العمالة فقط في تحديد المنشآت الصغيرة عن غيرها.

المنشأة الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المنشأة المتوسطة هي التي يعمل بها

من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المنشآت متناهية الصغر فهي المنشأة التي يعمل بها أقل من 10 عمال.

تعريفات أخرى خاصة بهيئات معنية بالمنشآت الصغيرة

رغم السياسة المعتدلة والمترابطة لهذا القطاع، لا يوجد تعريف موحد حالياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تركيا رغم وجود الجماعات القوية لحماية الصناعة والتي لديها لجنة ممثلة تقوم بدور استشاري لدى الحكومة. وقد وضعت الهيئات والمنظمات القائمة معايير مختلفة للتعريفات لمنحها خدمات وهي كما يلي :

الغرفة الصناعية باستنبول (ISO).

عرفت المنشآت الصغيرة بالمنشآت التي يشتغل بها من 1 إلى 19 عامل أما المنشآت المتوسطة يشتغل بها من 20 إلى 99 عامل.

جهاز تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (KOSEB)

عرف المنشآت الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 50 عامل أما المنشآت المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 150 عامل والمنشآت الكبيرة فتشغل أكثر من 150 عامل.

عرف البنك المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل ولا تتعدى قيمة أصولها 25 ألف دولار أمريكي (ويتم تعديل قيمة الأصول على نحو دوري)، وحتى يمكن الحصول على القرض، فإن المنشأة يجب أن تحقق أحد المعيارين، فقد تحصل على قرض على أساس أنها منشآت صغيرة لو استخدمت معيار العمالة، وقد تحصل على القرض لو استخدمت معيار قيمة الأصول.

المعهد الحكومي للإحصاءات DIE

يستخدم المعهد عدد العمالة فقط ويعرف المنشآت متناهية الصغر بأنها تلك التي يعمل بها من أقل من 10 عمال والصغيرة من 10 إلى 49 عامل.

وكالة وزارة المالية

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها (المنشآت التي توظف 150 عامل كحد أقصى، وقيمة كامل أصولها بما في ذلك الأرض والمباني المدونة في دفاترها ومستنداتها في حدود 50 بليون ليرة تركية تعادل حوالي (25 ألف دولار). هذا التعريف أستخدم ليؤهل المنشآت للإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية وهو واحد من التعريفات القانونية للمنشآت الصغيرة في تركيا وأنه جزء من مساعدات الدولة للاستثمار في المنشآت الصغيرة.

وكالة وزارة التجارة الخارجية

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي توظف 200 عامل كحد أقصى، والتي يبلغ صافي قيمة أصولها بما في ذلك الأرض والمباني (2 مليون دولار).

وهذا التعريف يستخدم لتمكين المنشآت من الاستفادة من برامج تنمية وتشجيع الصادرات، وقد أعطى أيضا القوة التشريعية على أساس إنه جزء من القرار المتعلق بمساعدات الدولة لصادرات المنشآت الصغيرة.

(6) روسيا الاتحادية

باشرت روسيا تغييرات مكثفة لبنيتها الاقتصادية اهتمت خلاله بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكي يمكن تسهيل وصول الدعم لهذه المنشآت، وقد توصلت إلى تعريف لها بما ينظم هذا القطاع على النحو التالي:-

التعريف الرسمي

شمل التعريف الروسي للمنشآت الصغيرة، تقسيمات مختلفة تعتمد في أساسها على تنوع القطاعات المختلفة، وظروف كل قطاع ومدى التوجه النسبي للبرامج والسياسات تجاه قطاع عن الآخر، وفيما يلي نستعرض هذه التقسيمات:

يشترط ألا يتعدى نصيب ملكية الحكومة الفدرالية والجهات التابعة لها، والبلديات والمنظمات العامة والجمعيات الخيرية والصناديق الأخرى 25٪ من رأس المال المرخص به.

ولا يزيد متوسط عدد العاملين (بما في ذلك الذين يعملون أوقات إضافية أو تعاقد من الباطن) عن

الآتي:

- الصناعة والبناء والتشييد والنقل 100 عامل.
- مجالات الزراعة والعلوم والتكنولوجيا 60 عامل.
- تجارة التجزئة وخدمات المستهلكين 30 عامل.
- الأنشطة الأخرى 50 عامل.

(7) تايلاند

التعريف الرسمي

تقوم تايلاند حالياً بتطبيق تعريف ذو معيارين (هما العمالة ورأس المال)، حيث يتم تعريف المنشآت

الصغيرة على النحو التالي:

- المنشآت الصغيرة هي تلك التي لديها أقل من 200 عامل في الصناعات كثيفة العمالة ،
وأقل من 100 مليون بات (2.5 مليون دولار) إجمالي الأصول بالنسبة للمشروعات كثيفة رأس المال .**

مقترح التعريف الجديد

تعد تايلاند هي الدولة الوحيدة التي تقوم بتطوير وتعديل تعريف رسمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

دون الاعتماد على عدد العاملين كأحد معايير التعريف، وقد اقترحت لجنة الخبراء المشكلة من ممثلين عن

كافة الجهات المعنية تقسيماً يعتمد بالأساس على قيمة الأصول الثابتة متضمنة الأرض والقطاع الاقتصادي

لكل منشأة كما يلي:

| القطاع | مشروع متوسط | منشأة صغيرة |
|-------------|----------------------|----------------------|
| صناعة | أقل من 500 ألف دولار | أقل من 125 ألف دولار |
| خدمات | أقل من 500 ألف دولار | أقل من 125 ألف دولار |
| تجارة جملة | أقل من 250 ألف دولار | أقل من 125 ألف دولار |
| تجارة تجزئة | أقل من 150 ألف دولار | أقل من 75 ألف دولار |

اعتمد مجلس الوزراء التايلندي هذه التقسيمات المقترحة من قبل اللجنة التي ضمت ممثلين عن الجهات التالية:

| | |
|---|---------------------------------|
| 1. وزارة المالية. | 2. وزارة الصناعة. |
| 3. البنك المركزي. | 4. وزارة التجارة. |
| 5. بنك الصادرات والواردات. | 6. البنك الزراعي التعاوني. |
| 7. مؤسسة تمويل الصناعات الصغيرة. | 8. بنك الادخار الحكومي. |
| 9. مؤسسة ضمان ائتمان الصناعات الصغيرة. | 10. اتحاد الصناعات التايلندي. |
| 11. المؤسسة التايلندية لتمويل المنشآت الصناعية. | 12. الغرفة التجارية التايلندية. |

(8) كوريا الجنوبية

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كوريا، هي القوى المحركة للنمو المتواصل في الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، وقد تم تعريفها على النحو التالي:

| القطاع | المنشآت الصغيرة | منشآت متوسطة |
|--------------------------|-----------------|-----------------|
| التعدين- التصنيع - النقل | حتى 50 عامل | من 51- 300 عامل |
| الإنشاءات | حتى 30 عامل | من 31- 200 عامل |
| التجارة والخدمات | حتى 10 عمال | من 11- 20 عامل |

وقد صنفت الأعمال التي تتطلب عمالة كثيفة بأنها منشآت صغيرة مهما بلغ عدد عمالها، كذلك صنفت الأعمال التي تتطلب رأس مال كبير بأنها منشآت كبيرة، مهما كان عدد العمال الذين يعملون بها صغيرا، وقد أظهرت كوريا إمكانية اعتبار الكثافة الرأسمالية المستخدمة كمؤهل لوضع تعريف، على أساس العمالة بنفس الحجم المستخدم في مثال تايلاند.

(9) اليابان

تم تعريف المنشآت الصغيرة في اليابان، في أحدث تعريف موحد وصادر عن الحكومة اليابانية في عام 1994م، والذي يحدد المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 300 عامل وبصفة دائمة، والتي لا يزيد رأسمالها عن 100 مليون ين ياباني، أما فيما يخص المشروعات المتناهية الصغر فهي التي يعمل بها 20 عامل فأقل.

(10) الهند

تم وضع التعريف الحكومي الهندي للمنشآت الصغيرة عام 1985 كما يلي:

"المنشآت التي يعمل بها 50 عامل فأقل في الوردية الواحدة ورأس مالها في حدود 750 ألف روبية (حوالي 18 ألف دولار)".

وقد اختلف الكثير من الباحثين مع التعريف وقد كان الاهتمام والاختلاف الأكبر فيما يخص القطاع الصناعي أو الصناعات الصغيرة.

مصر (11)

بناء على إحصاءات وزارة التجارة الخارجية المصرية، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل 99% من عدد المنشآت الخاصة غير الزراعية في مصر، وتحقق 80% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال الخاص، وتشغل أكثر من 66% من إجمالي القوى العاملة.

وعلى الرغم من أهمية المنشآت الصغيرة في المجتمع الاقتصادي المصري، إلا أنه لا يوجد تعريف إجرائي موحد في مصر حتى الآن. وقد يكون سبب ذلك عدم توفير البيانات بالشكل الكافي الذي يسمح بوجود تعريف جيد وملائم للظروف الاقتصادية، وقد تكون كثرة الهيئات المتعاملة مع قطاع المنشآت الصغيرة سبباً آخر في وجود العديد من التعريفات، والتي تعيق عملية الربط لوجود تعريف موحد.

وهناك الكثير من الجهات التي تتعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة دون وضع تعريف موحد.

والجهات التالية ذات العلاقة بعمليات أو مشروعات المنشآت الصغيرة في مصر، تستخدم تعريفات مختلفة للمنشآت الصغيرة.

الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية US AID

استخدمت تعريف مختلف لاستحقاق قروض برنامج المعونة للمنشآت الصغيرة، على أساس عدد العاملين والملكية، بينما يستخدم حجم القرض كتعريف من خلال الخدمة المقدمة.

● المستحقين لقرض المعونة هم أصحاب المنشآت الصغيرة (من 6 إلى 15 عامل) والمتناهية الصغر (من 1 إلى 5 عمال).

● يتراوح حجم القرض للمنشآت متناهية الصغر بين (500 جنيه إلى 5000 جنيه)، وللمنشآت الصغيرة بين (5000 جنيه إلى 15 ألف جنيه)

شركة ضمان مخاطر الائتمان

عرفت المنشآت الصغيرة في أي قطاع باستثناء التجارة، على أساس إجمالي قيمة الأصول باستثناء الأراضي والمباني ما بين 40 ألف جنيه و5 مليون جنيه مصري.

اتحاد الصناعات المصري

عرف المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي تبلغ حجم استثماراتها في حدود 500 ألف جنيه

وعدد العاملين بها لا يزيد عن 100 عامل.

وزارة الصناعة

صنفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المنشآت التي تبلغ قيمة أصولها أقل من 500 ألف جنيه ويعمل بها ما بين 10 إلى 100 عامل.

وزارة التخطيط

صنفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يقل رأسمالها عن 50 ألف جنيه بما في ذلك الأراضي والمباني.

معهد التخطيط القومي

عرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظف ما بين 10 إلى 49 عامل.

الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء

عرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي توظف ما بين 50 إلى 100 عامل.

بنك التنمية الصناعية المصري

استخدم قيمة الأصول الثابتة ، والتي يتم تعديلها بصفة دورية.

(12) التعريف المقترح للمنشآت الصغيرة بالمملكة

تمثل الحالة والظروف الاقتصادية العامل الأساسي في كيفية وضع التعريف بالصورة المثلى التي تحقق التنمية المنشودة لقطاع المنشآت الصغيرة بالمملكة.

إن عملية وضع تعريف (مفهوم) للمنشآت الصغيرة قد تكون أصعب من توجيه السياسات أو البرامج لتنمية القطاع، وما يواجهنا هنا هو كيفية وضع التعريف وعلى أي معيار أو معايير سوف تستند عليه عملية وضع التعريف.

وقد اتضح جلياً أنه من المؤكد إمكانية بل وضرورة تعديل التعريف من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية الخاصة بالقطاع أو الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع بصفة عامة.

وتقترح الدراسة تطبيق تعريف جديد يعتمد على عدد من المعايير ولكن في نفس الوقت يتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب العديد من الحالات الخاصة التي تواجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

قبل أن نخوض في وضع تعريف محدد يجب أن نشير إلى أن التعريف الموضوع أياً كانت صورته ليس تعريفاً نهائياً، بل قد يكون التعريف مرناً وقابل للتعديل مع كل قطاع حسب ظروفه واتجاهات البرامج والسياسات. وقد تفرض الظروف الاقتصادية علينا في بعض المراحل تنمية قطاع عن غيره أو الاهتمام بقطاع بدرجة أكبر من غيره من القطاعات لسبب أو أكثر.

وبناء عليه يجب أن تتولى هذا التعريف هيئة أو جهة مختصة تقوم بمراجعته وتعديله من وقت لآخر ومن قطاع لقطاع بحسب ما يظهر عند التطبيق من اختلالات أو عقبات قد تعوق الأهداف المرجوة من برامج الدعم المختلفة.

ويمكن بداية أن يتم وضع التعريف الأساسي للمنشآت الصغيرة بما يتلاءم وخصوصية المملكة كالتالي:

المنشأة الصغيرة هي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عامل ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال (دون الأرض والمباني) وألا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال .

ونناقش فيما يلي أهم الأسس التي بني عليها التعريف المقترح، ثم نتعرض إلى أهم القواعد العامة اللازمة لتطبيقه والاستثناءات وجوانب المرونة التي يمكن أن تنطبق عليه.

الأسس التي بني عليها التعريف

- بداية يتسم هذا التعريف بدرجة عالية من الشمولية تسمح بدرجة عالية بالاختيار منه لما يلائم كل قطاع أو كل برنامج تنموي يمكن تقديمه.
- تعتبر العناصر الثلاثة المطروحة قابلة للقياس بسهولة ومتوفرة لدى جهات عدة، فأما عدد العمالة فلا خلاف على بساطته، وأما رأس المال الثابت (الأصول الثابتة) والمبيعات (الإيرادات) فهي بيانات تتوفر في الحسابات الختامية لأي منشأة ولا بد من قياسها لأغراض التعامل مع مصلحة الزكاة والدخل.
- فيما يخص عنصر العمالة فقد اتضح من التحليل الإحصائي لأعداد المنشآت حسب عدد العمالة أن نسبة المنشآت تحت 20 عامل تصل إلى 96.8% من إجمالي المنشآت، فضلاً عن أنه معيار سبق أن قدرته العديد من الجهات الحكومية لإعفاء المنشآت من أعباء معينة، مثل إعفاء المنشآت تحت 20 عامل من التأمينات الاجتماعية الإجبارية (إلى وقت قريب)، كذلك أضيفت من تحقيق نسبة السعودة الإجبارية 5% سنوياً، وبالتالي نجد أن عدد 20 عامل يعتبر حداً فاصلاً يعبر بشكل جيد عن طبيعة المنشأة التي يمكن اعتبارها من المنشآت الصغيرة.
- أما تحديد عنصر رأس المال في حدود مليون ريال فهو ليتلاءم بصفة مع عدد العمال من ناحية تكلفة خلق فرصة العمل (معامل رأس المال/العمل) الذي يكون مناسباً للمنشآت الصغيرة في حدود لا تتجاوز 50 ألف ريال، وفيما يخص إخراج الأرض والمباني من حساب رأس المال الثابت، فقد اتضح أن الغالبية العظمى من المنشآت الصغيرة (نسبة 93.4% من إجمالي المنشآت) تقوم باستئجار مباني (بما فيها الأرض)، وبالتالي يمكن اعتبارها الحالة العامة، ولا يجب أن يراعي التعريف الحالات الخاصة النادرة في القطاع حتى لا يؤثر سلباً على شمولية التعريف.
- وبالنسبة لقيمة المبيعات في حدود 5 مليون ريال، فقد اعتمد تقديرها على الحدود الدنيا المناسبة للدخل الصافي الممكن تحقيقه للمستثمر صاحب المشروع الصغير والذي يكون في حدود 250 ألف ريال سنوياً (أي ما يعادل 20 ألف ريال شهرياً) في ظل تحقيق متوسط معدل عائد صافي على المبيعات حوالي 5%.

أهم القواعد العامة والاستثناءات اللازمة لتطبيق التعريف

- قد يظهر المعيار الثلاثي للوهلة الأولى محيراً ولكنه كمعيار عام يسمح باستخدام أو استبعاد أي من أطرافه

بما يتوافق مع حالة وظروف كل قطاع اقتصادي وطبيعة منشآته وما يمكن اعتباره مشروعاً صغيراً داخله.

● أيضاً يمكن تطبيق المعيار بصورة مرنة كأن يكون على سبيل المثال أن المنشأة تعتبر صغيرة إذا انطبق عليها عنصرين من العناصر الثلاثة المكونة للتعريف، على ألا يكون العنصر الثالث متجاوزاً للمعيار المستثنى بدرجة كبيرة، كأن يتخطى -مثلاً- ضعف الحد المذكور بالتعريف.

● هناك الكثير من المعايير التي تمت دراستها يمكن أن تخص طبيعة الأوضاع في المملكة وخصوصية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، مثال مشكلة التستر وهدف السعودة، وقد يكون من الأفضل أن تضاف هذه المعايير كشروط لتطبيق برامج دعم معينة دون أن تضاف إلى التعريف العام حتى لا تؤثر على شمولية التعريف.

فعلى سبيل المثال يمكن أن يشترط في بعض برامج التدريب المدعومة أن يكون هناك نسبة ما من العمالة السعودية بالمنشأة.

وفي برامج التمويل أن يكون صاحب المنشأة هو مديرها (مع الأخذ في الاعتبار خصوصية سيدات الأعمال التي تفرض عليها أنظمة العمل أن يكون لديها وكيل يدير أعمالها).

أيضاً لمواجهة التستر الذي يفترض البعض أنه ظاهرة منتشرة بين المنشآت الصغيرة، يمكن أن يضاف شرط ألا يكون صاحب المنشأة يمتلك ويدير أكثر من عدد معين من المنشآت (إلا إذا كانت منشآت مرتبطة بعلاقة أفقية أو رأسية تجعل من ارتباطها تحت إدارة واحدة أمراً مفيداً لتكامل المشروع اقتصادياً).

● ومن أهم قواعد تطبيق التعريف التي يمكن أن تضمن مرونته وشموليته، أن تحدد القطاعات الاقتصادية التي يجب أن تستثنى من معيار أو أكثر من المعايير المحددة بالتعريف ومنها على سبيل المثال قطاع المقاولات بالنسبة لمعيار العمالة وقطاع التجارة وبصفة خاصة تجارة الجملة والمعادن النفيسة من معيار المبيعات، والقطاع الصناعي بالنسبة لمعيار رأس المال الثابت، وغير ذلك من القطاعات التي تتمتع بخصوصية تعفى منشآتها من أحد المعايير.

وتجدر الإشارة في نهاية هذه الجزئية أن هذا التعريف، وعلى الرغم من الجهد المبذول في تحديده ومحاولات الدقة في تحديد أقيام المعايير المذكورة فيه، لا يتعدى أن يكون معياراً مبدئياً يصلح للبداية فقط ويجب مراجعته بصفة دورية وإدخال ما يلزم عليه من تعديلات واستثناءات.

الهيئات الداعمة للمنشآت الصغيرة :

يعد إنشاء هيئة داعمة للمنشآت الصغيرة، كمرجعية ترعى مصالح المنشآت الصغيرة، الخطوة الأولى لدعم المنشآت الصغيرة التي تمثل أحد المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، ولذلك فإن وضع تعريف محدد للمنشآت الصغيرة-وهو ما تعرضت إليه الدراسة خلال الفصل الأول- يعد الركيزة الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد نطاق عمل الهيئة أو الجهة الراعية للمنشآت الصغيرة.و من خلال قراءة التجارب الدولية في مجال إنشاء هيئات ترعى وتدعم المنشآت الصغيرة يتضح التالي:-

(13) التجربة الهندية

جهاز "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"

تتولى الحكومة الهندية الإشراف على قطاع المنشآت الصغيرة من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها.⁽³⁾

مجلس التنمية الصناعية Industrial Development Board

استخدمت الحكومة الهندية في تنفيذ سياستها الخاصة بتتمية الصناعات الصغيرة، مجلس التنمية الصناعية Industrial Development Board الذي قام بتقديم المشورة والنصح للصناعات الصغيرة، والتنسيق بين الخطط الحكومية وكثير من الخدمات اللازمة لتتمية الصناعات الصغيرة، وقامت الحكومة بتنفيذ خطة عملها من خلال مراكز خدمة الصناعات الصغيرة المنتشرة بالهند، واعتمدت الخطة على تقديم كافة الخدمات والمساعدات للصناعات الصغيرة في كافة مراحلها بداية من قرار إقامة الوحدة الصناعية وحتى تسويق المنتج، سواء من حيث التمويل، الإدارة، التسويق، التدريب. وقد اتبعت الهند سياسة إقامة المجمعات الصناعية، حتى أصبح هناك مجمع بكل قرية بالهند.

المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة

طبقا لتوصيات فريق مؤسسة فورد أقامت الحكومة الهندية منظمة عرفت باسم المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة، هدفها تتمية الصناعات الصغيرة. وللمنظمة شبكة من 16 مؤسسة رئيسية لخدمة الصناعات الصغيرة، و6 مؤسسات فرعية، 60 غرفة تشغيل صغيرة تعرف بمراكز التوسع، وقد اسند إلى هذه المنظمة مسئولية توفير الخدمات الاستشارية الفنية والاقتصادية والإدارية للصناعات الصغيرة، وقد نتج عن الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة تنمية متوازنة

3-حسن القمحاوي. الصناعات الصغيرة والمتوسطة...مفتاح التنمية في الهند

4- فاطمة جلال محمد سيد. دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. قسم الاقتصاد. 1994. صفحة 63-75

للصناعات الصغيرة وزيادة في عددها وزيادة في الإنتاج وتحسين المنتجات. وبالنسبة للمساعدات المقدمة من هذه المنظمة للصناعات الصغيرة فتشمل إعداد التصميمات والرسومات اللازمة للمنتج على أساس دراسة طلب المستهلك والقدرة التصنيعية للمنتج، وتقديم الاستشارات الفنية وخدمات أخرى، وقد نتج عن الخدمات الفنية المقدمة من هذه المنظمة ارتفاع المستوى الفني بحيث أصبحت الصناعات الصغيرة ذات مركز تنافسي ويتم تصدير منتجاتها للخارج. وفي الحاضر أصبحت خدمات تلك المنظمة أكثر حرية وتنوع فتناولت تحسين الإنتاج وتنويعه وخفض التكلفة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتحسين طرق البيع والتسويق.

وهناك مساعدات فنية تقدمها هيئات أخرى ومن هذه المساعدات، العمل على تحسين العمليات الفنية والتوسع الصناعي، الخدمات الإرشادية اللازمة في الإنتاج والتخطيط، وضع التصميمات واختيار الآلات، تداول المواد الخام. كما أن بعض المؤسسات ومراكز التوسع تقدم التقارير الخاصة بالتكلفة الاسمية للمشروع، وهناك رقابة صارمة على جودة الإنتاج من معهد القياسات الهندي. وبحصول العضو على موافقة هذا المعهد تصبح منتجاته حاصلة على شهادة الجودة، وفي نفس الوقت تخضع للرقابة على جودة الإنتاج.

مراكز تنمية المنتج (PPDC) (Process and Product Development):

قامت الحكومة الهندية بإعداد برامج لتحديث الصناعات الصغيرة تعتمد على إحلال آلات والمعدات الجديدة محل الآلات والمعدات القائمة، وتحسين المخرجات، تحسين مستوى التسويق، وكل العمليات الخاصة بتحسين المنتج، بحيث يتم استبعاد المنتجات المنخفضة الجودة.

يتم عقد مناقشات يعرض فيها المنظمون أهم المشاكل التي تواجههم حتى يمكن وضع جدول يتلاءم مع هدف تحسين المنتج، لذلك تم تأسيس مراكز لتنمية المنتج (Process and Product Development Centers)، (PPDC) ليس بهدف خلق تكنولوجيا جديدة فقط وإنما بهدف تبني وتطوير التكنولوجيا الموجودة أيضا وتطبيقها على الصناعات الصغيرة، وقد بدأت هذه المراكز أعمالها في صناعات السيراميك والألعاب الرياضية، والآلات الالكترونية، والبويات والأصباغ، وقاطرات محركات الديزل، ثم اتسعت لتشمل صناعات أخرى.

رغم الايجابيات الواضحة التي يمكن الاستفادة منها من خلال تجربة الصناعات الصغيرة في الهند. إلا أن هناك أثراً سلبياً في هذه التجربة، يمكن الاستفادة من عرضه وتوضيحه، للعمل على تجنبه عند محاولة التطبيق بالملكة، ومن خلال احدي الدراسات المسحية المهمة التي أجراها البنك الدولي حول الصناعات الصغيرة في الهند والتي أتضح منها ما يلي:

أدت الحماية الممنوحة للصناعات الصغيرة في الهند إلى آثار تكنولوجية سلبية بصورة واضحة، فقد أدت هذه الحماية، وخاصة الإعفاءات الضريبية واحتجاز بنود سلعية معينة للمشروعات الصغيرة، عن طريق تخصيص طاقات إنتاجية معينة يعهد بها إلى هذه المشروعات مع ترتيبات الشراء التفضيلي لها بواسطة الحكومة، إلى تثبيط الحافز على التطور التكنولوجي، بحيث ثبتت المنتجات عند مستوى تكنولوجي جامد نسبياً، مما قلل فرصتها في المنافسة بالأسواق الدولية. وهو ما يعكس ضرورة أن ترتبط سياسات الحماية التي تتبع، بضرورة التطوير التكنولوجي والاهتمام بمستوى الجودة بما يزيد القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

تتميز التجربة الهندية بوجود جهاز مركزي هو المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة و" إدارة الصناعات الصغيرة والريفية " بالإضافة الأجهزة الأخرى التي تم تفصيلها أعلاه، وتبرز التجربة الهندية في مجال هيئات الدعم المنشآت الصغيرة أهمية وجود هيئة على المستوى الوطني تعمل على دعم ورعاية الصناعات الصغيرة، وما يمكن أن يحققه وجود تلك الهيئة.

(14) التجربة المصرية:

كان عمل المنشآت الصغيرة يتم دون وجود استراتيجية قومية. لذلك قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام 1998م، بإصدار "وثيقة لمشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر". وتعد هذه الوثيقة أول محاولة لاقتراح مثل هذا الإطار. ويوجد أكثر من 40 برنامج متنوع لتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمصر، هذه البرامج ممولة عن طريق هيئات حكومية ووكالات مانحة أو منظمات غير حكومية تصل جملة ما تم استثماره عن طريقها نحو 560 مليون دولار. ويعتبر هذا المبلغ متواضعا إذا ما قورن بالمبالغ التي تخصصها البرامج الأخرى مثل برنامج تحديث الصناعة أو برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية.

1 - مجمع خدمات الأعمال (OSS)

يعتبر نموذج مجمع خدمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (OSS) ومراكز الأعمال المركزية أمثلة لنماذج تستطيع المنشأة الصغيرة أن تحصل من خلالها على المعلومات المتعلقة بكافة الإجراءات الإدارية من خلال نظام النافذة الواحدة.

2 - التجربة المصرية الكندية في محافظة الدقهلية

منذ نهاية عام 1996 تم تنفيذ مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMBSP) في محافظة الدقهلية تحت رعاية الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA. يستهدف المشروع تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظة الدقهلية من خلال تأسيس مركز تيسير الأعمال في مدينة المنصورة الذي يقدم الدعم لتنمية المشروعات. ومن أهم ما حققه هذا المشروع ذلك التقدم الملحوظ في إحداث تغييرات إيجابية في عقلية المجتمع المحلي بشأن التأثير على سياسات الحكومة، حيث إنه من خلال المشاركة النشطة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها، والحكومة وكافة الأطراف المعنية، في التعرف على احتياجات المجتمع المحلي، نجح المشروع في زيادة الوعي بالممارسات الجديدة والمبتكرة.

تمثل مراكز خدمات الأعمال الكندية تغييراً جذرياً في كيفية قيام الأجهزة الحكومية على كافة المستويات بالعمل معاً لتقديم خدمات الأعمال بالتركيز على حاجات العملاء ومن خلال خلق أشكال جديدة من المشاركة بين الأجهزة المقدمة للخدمات وخلق ثقافة تقديم الخدمات واستخدام التكنولوجيا كوسيلة لحفظ واسترجاع ونشر المعلومات الخاصة

5 - وزارة التجارة الخارجية - مصر - تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "نموذج مجمع خدمات الأعمال". نوفمبر 2011. صفحة 23-3.

بالأعمال والخدمات. وتستخدم مراكز خدمات الأعمال الكندية هذه الوسائل لإنشاء نافذة واحدة يمكن من خلالها لأصحاب المنشآت الصغيرة الوصول بسهولة للبرامج، والخدمات والمساعدات الأخرى.

3 - إنشاء مجمع خدمات الأعمال للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمدينة

المنصورة

كان إنشاء مجمع خدمات الأعمال للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أحد المبادرات التي قدمت للحد من المعوقات القانونية والتنظيمية التي تعترض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد كان مركز تيسير الأعمال في المنصورة بمحافظة الدقهلية هو مشروع تجريبي حديث لإنشاء مجمع خدمات الأعمال، وقد تم تأسيسه في عام 1999م.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمركز تيسير الأعمال في التالي:

- تطوير مستوى الأداء الإداري للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- المساعدة في تسهيل الحصول على التراخيص.
- التركيز على المعوقات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتسجيل والتراخيص.
- تقليل الوقت الذي تستغرقه إجراءات التسجيل والتراخيص من 336 يوماً إلى 45 يوماً.^(١)

مهام وأنشطة مركز تيسير الأعمال بالمنصورة^(٢)

تشمل مهام وأنشطة مركز تيسير الأعمال بالمنصورة ما يلي:

- 1- تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص للمنشآت والصغيرة والمتوسطة.
- 2- تسهيل وتبسيط إجراءات التسجيل والتأسيس للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عند بدء نشاطها.
- 3- تقديم خدمة مبسطة وذات كفاءة لأصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقابل رسم معقول لضمان استمرارها.

نخلص مما سبق، إلى أن التجربة المصرية تتصف بعدم وجود جهة مرجعية واحدة للمنشآت الصغيرة رغم الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا الشأن، وتعدد الوزارات والهيئات المعنية بشؤون المنشآت الصغيرة. ولكن الجانب المتميز في التجربة المصرية والذي يمكن الاستفادة منه في المملكة، هو فكرة مراكز تيسير الأعمال ووجود جهة واحدة لمنح التراخيص وإجراء واحد، وهو ما يسهل الكثير على المستثمرين في هذا القطاع ويخفف من أعباء مراجعة الدوائر الحكومية للعديد من الوزارات والهيئات للحصول على التراخيص المطلوبة.

(15) التجربة الكورية:

- قرار محافظة الدقهلية رقم 2363 لسنة 1999.

- لقاء مع مدير مركز تيسير الأعمال بالدقهلية حول سير العمل بالمركز.

وضعت الحكومة الكورية مجموعة من الخطط الاقتصادية التي بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى (1962-1966)، وتستهدف هذه الخطط جميعاً إحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد القومي، وذلك عن طريق تحقيق معدلات طموحة للنمو الاقتصادي يرفع من مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه من ناحية، ويخلف قاعدة إنتاجية متنوعة وموجه للتصدير من ناحية أخرى. وحققت التجربة الكورية نجاحاً كبيراً لفت إليها الأنظار في ربع القرن الماضي، فقد تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من الثلاثين مرة، وكان أحد أسباب هذا النجاح الكبير، هو خلق صناعة وطنية معتمدة على المنشآت الصغيرة من ناحية، وموجه إلى التصدير من ناحية أخرى، من هنا لم يكن غريباً أن يصل معدل نمو الصادرات سنوياً 40% خلال ربع القرن الماضي، بل أن صادرات بعض المنشآت الصناعية تجاوزت نسبة 90% من إنتاجها.

أن أهم ما يميز خطط التنمية الاقتصادية الكورية في مطلع الستينات هو ارتباطها بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك نجد أن الحكومة الكورية وضعت تنظيمياً مرتبطاً بتنمية الصناعات الصغيرة نوجز أركانها فيما يلي:

إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة الكورية في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولقد ارتكزت هذه السياسات على مجموعة من المحاور نوجز أهمها فيما يلي:

أ - تحديث وسائل الإنتاج.

ب- تقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها.

د- تنمية الصناعات البيئية.

هـ تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية.

و- توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التصدير.

وبجانب هذا الإطار التنظيمي المنوط برسم السياسات المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لتشجيعها، انتهجت الحكومة الكورية سياسة اقتصادية كلية، تهدف إلى دفع عجلات التنمية الاقتصادية المعتمدة على هذا الحجم من الصناعات بخطوات وثابة إلى الأمام -سبق الإشارة إليها- فقد سمحت الحكومة الكورية منذ عام 1965 للمستوردين، باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخل الناشئة عن التصدير بنسبة 50%، وصاحبت هذه المحاور التي استخدمتها السياسة الاقتصادية الكورية مجموعة أخرى من الإجراءات المرتبطة بفتح الأسواق العالمية للمنتجات الكورية نذكر منها ما يلي: (١)

● السماح لمؤسسة التجار الكوريين بتحصيل 1% من إجمالي قيمة الواردات (سيف) لتمويل جهود ترويج الصادرات الكورية في الأسواق العالمية.

● تكليف السفارات الكورية في جميع أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.

8- د. سمير علام - إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة - جامعة القاهرة، 1992. صفحة 5

● قامت الحكومة الكورية بإنشاء مكتب حكومي بوزارة التجارة لمتابعة الأداء اليومي لكبار المصدرين والتغلب على المشاكل التي تعترض نشاطهم.

● أنشأت الحكومة الكورية هيئة تنمية التجارة المعروفة باسم Korta عام 1964 لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية. وتقوم الهيئة بالإشراف على 200 مكتب في العديد من دول العالم، مع تحفيز الاشتراك في الأسواق الدولية وتقديم كافة المعلومات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال الجزئية أعلاه اهتمام كوريا بسياسة دعم المنشآت الصغيرة عبر إنشاء عدة هيئات داعمة من أهمها :

هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة.

مؤسسة التجار الكوريين.

مكتب هيئة تنمية التجارة

السفارات الكورية.

مكتب بوزارة التجارة لدعم الصادرات.

يتضح من ذلك وجود عدة جهات راعية للمنشآت الصغيرة بكوريا مما أدى إلى نجاح ذلك القطاع ومضاعفة الناتج القومي لكوريا أكثر من ثلاثين مرة وتحويلها إلى عملاق اقتصادي يغزو مختلف أسواق العالم.

(16) التجربة الكندية

يوجد لدى وزارة الصناعة الكندية Industry Canada فرع لسياسات الأعمال الصغيرة يقوم بالرقابة على أداء القطاع ويقدم الاستشارات التي يحتاجها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارات الفيدرالية تقوم بدور في تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي:

● وزارة المالية

● وزارة التنوع الاقتصادي الغربي

● الوكالة الكندية الأطنطبية

● بنك تنمية الأعمال الكندي

● وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية

تقوم وزارة الصناعة الكندية باستشارة الهيئات الفيدرالية المذكورة وثلاثة هيئات خاصة أخرى تمثل مؤسسات أفراد وهيئات تختص بالمنشآت متناهية الصغر والمتوسطة على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي. وهذه الهيئات هي (الاتحاد الكندي للأعمال المستقلة، اتحاد المصنعين والمصدرين الكنديين، غرفة التجارة الكندية)، حول تغيير التعريف.

(17) التجربة اليابانية (١)

اعتمدت اليابان خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي واعتمدت في ذلك عدة برامج منها:

برامج الحماية:

اتبعت اليابان سياسة تجارية خاصة من أجل حماية الصناعات الصغيرة، حتى أصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وقد وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، ولم تطبق هذه النظم مرة واحدة وبشكل مباشر، ولكن اتبعت أنظمة تتناسب مع السلع الصناعية التي تصدرها أو تستوردها وطبقا للدولة التي تقوم بالتعامل معها، وغالبا ما تقوم بحماية الصناعات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية. ولكن حجم الدعم الذي يمنح للمشروعات الصغيرة يختلف عن الدعم الحمائي الممنوح للمشروعات الكبيرة. فمثلا وجد أن اليابان منذ الستينات وأوائل السبعينات اتبعت نظام الحواجز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات، حتى تقدمت الصناعات الالكترونية وأصبحت قادرة على مواجهة التنظيمات الاقتصادية المختلفة واكتسبت ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، أي أن الحماية أدت إلى النمو الصناعي في اليابان.

برامج الإرشاد:

- تم إنشاء نظام خاص بإرشاد المنشآت الصغيرة، يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية ومن أهمها:
- خدمات استشارية علاوة على الرد على استفسارات أصحاب المنشآت وطلباتهم.
 - دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات القائمة بها.
 - دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

برامج التدريب:

وضعت الحكومة اليابانية برامج للتدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة وأهمها:

- برامج تدريب المديرين: نظراً لانخفاض مستوى المديرين الإداري في الصناعات الصغيرة، تم وضع برامج لتدريبهم من جانب حكومة المقاطعات مثل طوكيو-كوب-اوساكا، وذلك تحت إدارة الحكومة المركزية، وقد بدأت الدورات التدريبية لمقابلة المتطلبات المحلية.
- برامج التدريب الفني: قامت الحكومة المركزية بوضع برامج للتدريب الفني الخاص بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية، بدأت بـ 38 ساعة للدورة، كما قامت رابطة تشجيع الأعمال الصغيرة باليابان بتقديم مساعدات مالية خاصة بالتدريب الاستشاري بما يحقق رفع مستوى مهارة العمل.

البرنامج الموسع لتحسين الإدارة

9- فاطمة جلال محمد سيد . دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . قسم الاقتصاد . 1994 . صفحة 47 . 53.

- يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها، وتقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، ومدها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين التي تمنحها، وذلك من خلال:
- تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب والقوانين العمالية.
 - التدريب على إمساك الدفاتر كجزء من تحسين الإدارة.
 - عقد مؤتمرات وندوات في مجال الضرائب والأمور القانونية وغيرها.
- كما تقدم الحكومة معونات مالية للأجهزة التي تؤدي خدمات للمنشآت الصغيرة مثل الغرف التجارية والصناعية والجمعيات التجارية والصناعية واتحاد التجارة والصناعة.

برامج التحديث

قامت اليابان بوضع قانون يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة بهدف مسايرتها لحالات التغيير في البيئة الاقتصادية، ومن خلال هذا القانون وضعت خطة للتحديث وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.

اعتمدت خطة التحديث على تنمية المنتجات الجديدة، وخلق مستويات مثلى من الإنتاج وقد تم إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات حيث تم إنشاء صندوق لتحديث المعدات وتأجيرها يقدم تمويلًا يوازي نصف ثمن الماكينة حيث تم إنشاء نظام لتأجير الماكينات لمقابلة احتياجات أصحاب المنشآت الصغيرة. ويتم تنفيذ هذا النظام بواسطة وكالة لتأجير الآلات والماكينات في كل منطقة، وتتولى هذه الوكالة شراء الماكينات وتأجيرها لأصحاب المنشآت الصغيرة، ويتم تمويل هذه الوكالة بمعرفة الحكومات المحلية والحكومة المركزية كما أنه من خلال هذا البرنامج تم وضع نظام خاص يشجع على التحديث تقوم الحكومة فيه بتقديم خدمات الإرشاد والتمويل للمشروعات التي تريد إدخال التحسينات وتحديث صناعاتها كما تقوم جمعية تمويل الصناعات الصغيرة بعملية التمويل لهذا الغرض بحد أقصى 220 مليون ين ياباني ويحد أدنى 150 مليون ين، وتتضمن خدمات الإرشاد كلا من الاستشارات الخاصة بالإدارة والتكنولوجيا والإرشاد والتدريب.

الضرائب:

اتخذت الحكومة المركزية إجراءات متعددة متعلقة بالضرائب لتشجيع الصناعات الصغيرة أهمها:

- الإعفاء من ضريبة العمل، الإعفاء من ضريبة العقارات.
- تخفيضات متنوعة لضريبة الدخل، تخفيض ضريبي على الإرباح غير الموزعة.
- تم وضع نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيات الحديثة على الصناعات الصغيرة، وكذلك نظام ضريبي خاص يشجع على الإصلاح والبناء وتحديث الصناعات الصغيرة.
- نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
- تخفيض ضريبي على تأجير الآلات، تخفيض ضريبي خاص بترخيص وتسجيل المباني الخاصة بالصناعات الصغيرة، إعفاء خاص على استهلاك الآلات والمعدات، إعفاء من ضريبة حيازة ملكية الوحدة الصناعية الصغيرة.

التعاقد من الباطن:

بدأت أهمية التعاقد من الباطن في اليابان منذ عام 1868 خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب العالمية الثانية، حيث منع الاستيراد فبدأت الصناعات الصغيرة في تصنيع ما منع استيراده، ثم تقدمت الصناعات الصغيرة في اليابان بعد ذلك حتى أصبحت الآن عن طريق التعاقد من الباطن تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات ومهمات السكك الحديدية والآلات الالكترونية، إلى غير ذلك

وقد انتشرت التعاقدات الفرعية من الباطن في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، ففي السبعينات كانت 60% من المنشآت الصغيرة متعاقدة من الباطن مع منشآت كبيرة، ثم ارتفعت نسبة التعاقدات في عام 1985 حيث بلغت نحو 65,5%، أما في عام 1987م وجد أن نحو 75% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية هي صناعات متعاقدة من الباطن، أي أن أكثر من ثلثي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع المنشآت الكبيرة، وأن نحو 60% من المشروعات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات، وأن نحو 88,2% من المشروعات الكبيرة لديها أجزاء مصنعة لدى المشروعات الصغيرة.

أدى التطور التكنولوجي للصناعات الصغيرة إلى خفض جذري في النفقات بفعل الاستخدام الموسع للحاسبات الآلية ومعدات التحكم الرقمي، ويشير مسح أجراه البنك التعاوني المركزي للتجارة والصناعة في اليابان إلى أن 49% من المنشآت المتعاقدة من الباطن أدخلت واستخدمت ما يسمى بالأجهزة الميكاترونيك Mecharonic، وأن 36% أدخلت أجهزة عاملة بأنظمة التحكم الرقمي، و15% تستخدم الروبوت أو الإنسان الآلي الصناعي. كل ذلك أدى إلى زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتعميق تطورها التكنولوجي وكذلك زيادة التعاقدات من الباطن في نفس الوقت.

نتيجة للتعاقد من الباطن في اليابان أصبحت الصناعات الصغيرة تساهم بنحو 30% من الإنتاج الصناعي عن طريق التعاقد الفرعي من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات، ومن المتوقع أن يتسع نظام التعاقد من الباطن في اليابان مستقبلاً بما يهيئ للصناعات الصغيرة سوقاً أوسع كما يزودها في بعض الأحيان برأس المال العامل ويقدم لها المساعدة الفنية اللازمة.

من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة، وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريبي وكذلك إنشاء وكالة لتأجير المعدات والآلات لديها فروع في كل منطقة.

(18) التجربة السنغافورية:

اتخذت الحكومة في سنغافورة عدد من الخطوات الرامية إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكون مرتكزة على المشروعات الكبيرة الحجم، وبذلك فإن هذه السياسة ترغب في توفير مزيد من فرص العمل مع تحقيق مزيد من الاستقرار الاجتماعي داخل هذه الجزيرة الصغيرة.

وكخطوة أولى نحو تطبيق هذه السياسة الجديدة أنشأت حكومة سنغافورة مكتب المشروع الصغير
The Small Enterprise Bureau (SEB) مع تقديم مائة مليون دولار كنقطة بداية لتشجيع تنمية المشروعات الصغيرة
وتتلخص وظائف المكتب الرئيسية في النقاط التالية: ()

- تقديم المساعدات والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة.
 - تحسين مستويات الإدارة بهذه الوحدات الصغيرة.
 - تنمية التحديث التكنولوجي.
 - حفز تطوير الأعمال وإقامة المشروعات المشتركة.
 - تقديم أي مساعدات أخرى مطلوبة مثل الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية.
- ويتعاون مع مكتب (SEB) في سنغافورة العديد من الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تهدف إلى إعانتته على أداء رسالته في تنمية المشروعات الصغيرة نذكر منها:
- معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والبحث الصناعي The Singapore Institute of Standard and Industrial Research والذي يتولى نقل التكنولوجيا الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - المجلس الوطني للإنتاجية The National Productivity Board والذي يركز على تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الفنية، مع وضع البرامج الخاصة بتطوير مستويات الإنتاجية وتقديم المشورة اللازمة في هذا الشأن.
 - مجلس تنمية التجارة The Trade Development Board والذي يختص بمساعدة المشروعات الصغيرة على تنمية صادراتها إلى الأسواق الخارجية.
 - مجلس الكمبيوتر الوطني The National Computer والذي يساعد المنشآت الصغيرة على تصميم برامج كمبيوتر لتنظيم أنشطتها وأعمالها.
 - قيام عدد من الشركات متعددة الجنسيات بوضع برامج لتقديم المعونة الفنية لمساعدة المواطنين في سنغافورة.
 - عدد من المنظمات ومعاهد البحوث والتدريب المتعاونة في إعداد وتهيئة المشروعات الصغيرة على القيام بالعمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية في ظل شروط متطورة.
- يتضح من خلال النقاط السابقة أن سنغافورة قد اعتمدت على إنشاء هيئة هي " مكتب المشروع الصغير في دعم المنشآت الصغيرة تساعد عدة هيئات ومؤسسات أخرى تقدم دعم يختص بأحد نواحي دعم المنشآت الصغيرة وتتكامل مجالات الدعم من خلال تلك الهيئات.**

(19) التجربة الأمريكية ()

بالرغم من وجود عدد كبير من الخدمات والبرامج الموجهة للمنشآت الصغيرة فإن مصطلح المنشأة الصغيرة والمتوسط SME والمنشأة متناهية الصغر لا يستخدم بشكل كبير في الولايات المتحدة، رغم أن الاقتصاد الأمريكي يضم عدد كبير من

10 - د. فريد النجار - كتاب دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ص 24

11 - دراسة عن التعريف الاجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر - وزارة التجارة الخارجية - مارس 2002م - صفحة 20، 22

المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتراوح ما بين 13.5 و24 مليون مشروع، تساهم في توفير 6% من فرص العمل، وينتج عنها حوالي 55% من إجمالي الابتكارات وقد قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتأسيس ()
وزارة منشآت الأعمال الصغيرة SBA (بموجب ميثاق المنشآت الصغيرة).
مكتب خاص بالوزارة يسمى مكتب معايير الحجم Office of Size Standards مهمته تعريف وتعديل التعريفات الموجودة للمشروعات الصغيرة، وذلك لأغراض تتعلق بالبرامج الحكومية الفيدرالية.

ويرى الكثير من الباحثين اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المشروعات الصغيرة من خلال وجود وزارة مختصة بمهمة دعم وتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة، وتهتم الوزارة بوضع السياسات والاستراتيجية العامة على المستوى الفيدرالي، كما تهتم بوضع تصنيف للمنشآت وتحديد معايير التصنيف وتعديلها دورياً بما يتماشى مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي وبحيث يستجيب التعريف للتغيرات الاقتصادية.

التجربة الوطنية السعودية (20)

بناء إطار تنظيمي لمنشآت الأعمال الصغيرة في المملكة:

دعي العديد من الباحثين والهيئات إلى بناء إطار تنظيمي للمنشآت الصغيرة في المملكة منذ سنوات، نسبة لأهمية ودور المشروعات الصغيرة في دفع عجلة التنمية. وتستعرض الجزئية التالية من الدراسة بعض من هذه المقترحات:

ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنشيطها ()

انتهت الندوة إلى ضرورة إقامة كيان رسمي رفيع المستوى (وزارة أو هيئة عامة) لرعاية وإدارة شؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم اللازم لتنميتها وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني. و إحداه تطوير تشريعي للمجالات ذات العلاقة بإقامة وتشغيل تلك المنشآت، خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات وتوحيدها بنظام الشباك الواحد، ومنح تلك المنشآت مميزات وإعفاءات في مجالات عملها.

اقترح إنشاء الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ()

اقترحت غرفة الرياض إنشاء هيئة لدعم المنشآت الصغيرة، حيث أن المرحلة الحالية تتطلب أكثر من ذي قبل القيام بإنشاء هيئة عامة لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة، ولذلك دعت الورقة ضمن توصياتها إلى إنشاء الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فبغض النظر عن الاهتمام الدولي المتزايد بهذا القطاع، فإن هناك العديد من المبررات التي تؤكد على أهمية إنشاء الهيئة المقترحة على مستوى الاقتصاد الوطني بصفة عامة ولتنمية دور القطاع الخاص بصفة خاصة.

أهداف الهيئة:

تسعى الهيئة لتحقيق عدد من الأهداف أهمها، تنمية وتطوير ودعم المنشآت الصغيرة حتى تستطيع الاستمرار والنمو بصورة تعتمد فيها على قدراتها الذاتية، توجيه المنشآت وزيادة القدرة العلمية والعملية، تطوير البعد الإداري

12- حقائق عن منشآت الأعمال الصغيرة: إدارة منشآت الأعمال الصغيرة، أغسطس 2002

13- ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- الهيئة العامة للاستثمار-28-29 ديسمبر 2002-توصيات الندوة

14- إبراهيم بن صالح القرناس - الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة - ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - صفحة 4 - 2.

والتسويقي من خلال التدريب وتوفير المعلومات اللازمة لدعم القرار، الربط في الاقتصاد السعودي بين مدخلات ومخرجات الإنتاج للصناعات الصغيرة والمتوسطة مقابل الصناعات الكبيرة، ترميط وتحديد تعريف المنشآت الصغيرة حسب النشاط وتحديثه دورياً حسب الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية، وبناء قواعد المعلومات الخاصة بالمنشآت الصغيرة وتحديثها بصورة دورية وتحديد مدى تفاعل القطاع مع الخدمات المقدمة له.

حددت الورقة التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الآلية المقترحة بأنها:

- هيئة مستقلة وأ وضحت مبررات ذلك وردت على الادعاءات المناوئة لهذا الاقتراح.
- اقترحت مجلس أمناء للهيئة مكون من ستة أفراد ثلاثة ممثلين للدولة لم تحدد وظائفهم وثلاثة من ممثلي القطاع الخاص.
- حددت أن مهمتها التخطيط ورسم السياسات على المستوى الوطني دون أن تتدخل في المهام التنفيذية على أن تتبعها إدارات إقليمية بمختلف مناطق المملكة.
- يمكن للهيئة الإقليمية إن تحقق توحيد جهات منح التراخيص وتبسيط الإجراءات بما يسهل الدخول للقطاع.
- توفير قاعدة البيانات والمعلومات اللازمة لدعم وتطوير القطاع.

اقتراح غرفة جدة:

- كذلك قدمت الغرفة التجارية الصناعية لمحافظة جدة اقتراحاً آخر في نفس الطريق، يعتمد على استحداث جهاز أو هيئة متخصصة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة^(١) ويقترح أن تتكون هذه الهيئة من ممثلين عن الجهات التالية:
- وزارة التخطيط.
 - وزارة الصناعة والكهرباء.
 - وزارة التجارة.
 - وزارة الشؤون البلدية والقروية.
 - مؤسسة النقد العربي السعودي.
 - مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا.
 - الجامعات السعودية.
 - الغرف التجارية الصناعية.
 - مجلس الغرف السعودية.

يؤكد اقتراح غرفة جدة على أن الشكل المقترح لتنظيم القطاع، هو قيام هيئة متخصصة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة.

توصيات ندوة وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي^(٢)

من أهم التوصيات التي دعت إليها ورقة العمل المقدمة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ضمن أوراق الندوة في مجال إنشاء هيئة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التوصية التالية:

15- مركز البحوث الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2.2م) التي نظمتها وزارة التخطيط، 19 أكتوبر 2002م، صفحة 15-17.

16- ورقة عمل "دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية لندوة المنشآت صغيرة الحجم وطرق تمويلها 15-16 مارس 1999م الرياض- وزارة المالية والاقتصاد الوطني مع البنك الدولي.

"إنشاء هيئة مستقلة أو وحدة خاصة تكون تابعة لأحد الأجهزة الحكومية تكون مهمتها الأساسية تقديم الدعم الفني والإداري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل على توفير قاعدة بيانات تساعد على تحديد الفرص الاستثمارية في السوق المحلية".

كما أوصت ورقة العمل "الإطار العام لسياسات دعم المنشآت وتطوير دورها بالاقتصاد الوطني" التي أعدتها غرفة الرياض بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية الصناعية ضمن أوراق ندوة وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي، التوصية التالية: **"تشكيل جهاز حكومي أو هيئة عليا لإدارة وتوجيه عملية تنمية هذه المنشآت"**

يستهدف من تشكيل هذا الجهاز أو هذه الهيئة، خلق إطار نظامي قوي يعمل في ظل هذه المنشآت، ويرعى مصالحها ويطور واقعها وفق المفهوم المشار إليه، وذلك من خلال تحديد-ومن ثم تفعيل- المحاور والإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والتنسيق بين الجهات المعنية لوضع هذه المحاور والإجراءات موضع التنفيذ، مع استمرار متابعتها لهذا التنفيذ، واتخاذ القرارات المناسبة لاستيعاب أية تغييرات ومستجدات مؤثرة على نشاط هذه المنشآت.

هكذا تم إعداد عدد من الدراسات التي حاولت أن تبلور تصور محدد لشكل الجهة الداعمة للمنشآت الصغيرة باعتبارها الخطوة الأولى على طريق البناء المؤسسي الداعم للمنشآت الصغيرة في المملكة.

دور الغرف التجارية (١)

تعمل الغرف التجارية السعودية من خلال أنشطتها المختلفة، على دعم القطاع الخاص وتوفير متطلباته من خلال التنسيق مع الجهات المعنية. ولما كانت نسبة الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتراوح بين 80%- 90% من إجمالي منتسبي كل غرفة، فقد كان من الضروري أن تسعى كل غرفة إلى تقديم كافة سبل الدعم لهذه المنشآت.

بمتابعة حجم هذا الدعم وتنوعه، يتضح مدى التباين من غرفة إلى أخرى حسب القدرات والخبرات التي تتمتع بها كل منها، حيث تنامي الاهتمام بهذه المنشآت في الغرف الثلاث الرئيسية (الرياض، جدة، الشرقية) إلى حد إنشاء مراكز متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لبلورة وتنسيق الجهود المبذولة بكل غرفة، وفيما بين الغرف وبعضها البعض، وتوسيع غرف أخرى إلى مواكبة هذه التوجهات لتوحيد وتنسيق محاور دعم هذه المنشآت، في حين نجد أن بعض الغرف مازالت تتلمس مجالات الدعم التي تستطيع أن توفرها لهذه المنشآت.

اقتراحات اللقاءات المتعمقة:

للاستفادة من مرئيات ومقترحات أصحاب المنشآت الصغيرة والمهتمين تم عقد عدد من اللقاءات المتعمقة في كل من جدة والرياض مع نخبة من رجال الأعمال والمهتمين بالمنشآت الصغيرة وبعض المسؤولين عن المنشآت الصغيرة والعاملين في جهات رسمية، والبنوك التجارية والهيئات العامة.

اقتراحات لقاء جدة:

17- ورقة عمل "الإطار العام لسياسات دعم المنشآت وتطوير دورها بالاقتصاد الوطني" (المرجع السابق).

18- لوي محمد زكي رضوان، دور الغرف التجارية الصناعية السعودية في دعم وتطوير المنشآت الصغيرة حالة عملية الوحدة الاستشارية بغرفة الرياض، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. صفحة 4 - 11.

من أهم التوصيات التي تم اقتراحها خلال هذا اللقاء:

- ◆ إنشاء جهة ترعى مصالح المؤسسات الصغيرة.
- ◆ إنشاء سلسلة من الشركات الخاصة تدعم المنشآت الصغيرة بأسلوب تجاري.
- ◆ إنشاء شركة تتولى رعاية المنشآت الصغيرة.

اقتراحات لقاء الغرفة التجارية الصناعية بالرياض:

من أهم التوصيات التي تم اقتراحها خلال هذا اللقاء:

- ◆ إنشاء جهة ترعى مصالح المؤسسات الصغيرة، تقوم الغرف التجارية الصناعية بهذا الدور حالياً ولكن هناك ضرورة لوجود جهة ذات صلاحيات أعلى، مثل إنشاء هيئة عليا تضم جميع ذوي العلاقة مثل وزارة التجارة، صندوق الموارد البشرية، الغرف التجارية وغيرها، وتضم الهيئة مجالس متخصصة لمعالجة المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة.
- ◆ أن تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط رسم السياسات وتساعدتها هيئة لتنفيذ البرامج المقترحة لدعم المنشآت الصغيرة.
- ◆ أن يتم إنشاء وكالة متخصصة ضمن الهيئة العامة للاستثمار تتولى رعاية المنشآت الصغيرة، ويمكن الاستفادة من التجارب الخارجية في هذا المجال.

اقتراحات اللجنة النسائية بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض:

- ◆ تبني خطة وطنية لتفعيل دور المرأة في مجال الاستثمار وتوسعة المجالات الاستثمارية المتاحة لها وإعلانها وتعميمها على الهيئات المعنية تقوم بدورها في وضع الأنظمة والإجراءات والضوابط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك
- ◆ إيجاد آلية للتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية بالاستثمار في جميع المجالات وحثها على التكامل فيما بينها وتيسير إجراءاتها وخاصة فيما يتعلق بالمرأة
- ◆ إنشاء مراكز متخصصة للتدريب الإداري والفني للعاملات في القطاع الخاص أسوة بمعهد الإدارة العامة لتنمية مهاراتهم ورفع كفاءة أداءهن وأداء القطاعات التي يعملن بها
- ◆ إيجاد مظلة لسيدات الأعمال تتيح لهن فرص اللقاء وتبادل الخبرات والمصالح.

هيئات تمويل المنشآت الصغيرة:

إن مشكلة التمويل من المشاكل الرئيسية التي تواجه المنشآت الصغيرة كما اتضح من خلال استعراض خصائص المنشآت الصغيرة في الجزئية السابقة من الدراسة، وتتمثل عوائق التمويل في كثير من الدول في محدودية حجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة، وقد قامت الكثير من دول العالم بالعمل على حل هذه المشكلة الرئيسية في سبيل دعم قطاع المنشآت الصغيرة.

وقد أكد استطلاع رأي أجري في دول OECD على بروز مشكلة التمويل، حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك المشروعات.^(١٩) كما أجريت دراسات مماثلة في وسط أوروبا أكدت نفس النتائج^(٢٠)، وقد أخذت غالبية الدول في دراسة وتنفيذ ما يلزم من إجراءات لسد فجوة التمويل التي تواجه تلك المشروعات. وتتعاظم مشاكل التمويل في الدول النامية نظراً لطبيعة القطاع المالي فيها، والذي يتسم بافتقار التقدم وعدم الانتشار وافتقار العديد من أدوات التمويل المختلفة مثل الائتمان القصير والطويل الأجل، والتأجير التمويلي ورأسمال المخاطر وخلافه.

بعد التعرف على التجارب العالمية في مجال الهيئات الداعمة والمنظمة للمنشآت الصغيرة تتعرض الدراسة فيما يلي للتجارب الدولية في مجال تمويل المنشآت الصغيرة وكيفية مواجهة العقبات التمويلية وطبيعة الأجهزة التي نشأت في مختلف دول العالم لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة.

(21) التجربة الأمريكية

لعب نشاط إعداد تقارير الائتمان لفترة طويلة دوراً أساسياً في الاقتصاد الأمريكي ومؤخراً في اقتصاديات أوروبا وآسيا، وقد وفرت الأجهزة القائمة على إعداد تقارير الائتمان النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير معلومات كاملة ومحدثة عن العملاء (طالب الخدمة) لمساعدة الأجهزة المقرضة في اتخاذ قرارات سريعة وسليمة للمعاملات الائتمانية، وهو ما يسهم نظرياً في تحقيق الفائدة لكل من طالب الائتمان والجهة المقرضة.

يوجد ثلاثة مكاتب ائتمان رئيسية بأمريكا الشمالية بالإضافة إلى العديد من المكاتب الصغيرة، ولكل منها نظام خاص يقوم بتقويم الائتمان متضمناً نظام لتقييم الائتمان مبني على أساس نموذج FICO (نموذج فير وإسحاق وشركاه) Fair, Isaac and company Model والمكاتب الثلاث الكبيرة هي اكيوفاكس Equifax (المؤسسة عام 1899) واكسبريان Experian (المؤسسة عام 1932) وترانس يونيون Trans Union (المؤسسة عام 1960)

¹⁹- Bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable 4: Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of OECD Countries: Issues Paper. (Annex, p.6)

²⁰-Ibid, UNIDO, p.4 and Chris Hall, APEC and SME Policy: Suggestions for an Action Agenda.

يتركز اهتمام هذه المكاتب على العميل الفرد بينما تركز منشآت أخرى مثل دن Dunn وبرا دستريت Bradstreet على قطاع الأعمال Business بصفة أساسية، وبالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، يعتبر العميل الفرد ضمن قطاع الأعمال، وعلى ذلك تكون هذه المكاتب الرئيسية هي أكثر النماذج المناسبة لتكون موضع دراسة، حيث يتسع نشاطها في الأسواق الدولية.

ولا يقتصر نشاطها - كما هو مبين فيما بعد - على تقييم الائتمان بل تقدم كل شركة منها خدمات مالية متكاملة لحد كبير للأفراد وقطاع الأعمال.

بيت التمويل الأمريكي Lariba ()

يتبع بيت التمويل الأمريكي Lariba المبادئ الإسلامية في التمويل وهو منشأة صغيرة نسبياً تركز على تمويل المعدات والسيارات والمنازل ويتبع بيت التمويل المبادئ التالية في عملية التمويل:- ()

- 1- أن النقود ليست سلعة وإنما وسيلة قياس وهي تنمو فقط عند استخدامها في النشاط الاقتصادي.
- 2- ينبغي أن تتداول الثروة داخل المجتمع من خلال استثمارها حتى تساهم في التمهيه من أجل خلق فرص عمل وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي.

فنظام التمويل " لاريبا " يعمل على أساس عدم احتساب فائدة لأنه في الواقع يحسب الأرباح والمعدلات.

- 3- للتمويل بنظام " لاريبا " دور اجتماعي، حيث يتطلب معرفة البنك أو المؤسسة المالية بأوجه صرف الائتمان المطلوب، وهكذا تستخدم النقود في توليد أنشطة اقتصادية في المجتمع. فنظام لاريبا ليس مجرد إقراض للنقود وإنما تمويل فعلي لأصول ملموسة. ويكون منهج الإقراض في بيت التمويل الأمريكي لاريبا من خلال المشروع المشترك أو مشروع مشترك قائم على التأجير ثم الشراء () ، ففي نموذج المشروع المشترك (المشاركة) يتعاقد صاحب المشروع مع شركة التمويل الإسلامية على شرائه وفقاً لنسبة محددة للملكية، وتتم إدارة المشروع مقابل رسم معين وتوزع الأرباح بين الطرفين وفقاً لشروط متفق عليها، وقد يتضمن الاتفاق الحق في الشراء بعد فترة زمنية وفقاً لشروط محددة. ولا يختلف نظام المشروع المشترك القائم على التأجير ثم الشراء - عن النظام السابق - إلا أن مدير المشروع هنا له خيار شراء أسهم المشروع على امتداد فترة زمنية، ويقوم كل من الطرفين بتقييم قيمة الإيجار وعلى هذا الأساس يوافق كل من البنك والعميل على قيمة الإيجار الشهري.

²¹ - Ibrahim, nidal m.2000(Alternatives Financing) In orange county business journal .vol 23,issue 48.11/27/2000 26

²² - <http://www.lariba.com/concepts.shtm>

²³ - American finance house - <http://americanfinance.com/financing /business. shtm>

تتمتع الولايات المتحدة -بحسب رأي الكثير من الباحثين- بوجود نظام راسخ لضمان الائتمان والتمويل يمتد لأكثر من مائة عام عبر العديد من المؤسسات المالية التي توفر المعلومات، وتتابع الملاءة المالية للعملاء بما يدعم تعاملاتهم مع الجهاز المصرفي، وإذا كان نظام ضمان مخاطر الائتمان قد نشأ لخدمة النظام المصرفي، فقد استطاعت الولايات المتحدة تطويعه لاستخدامات مختلفة بدءاً من برامج البيع الآجل ومروراً بإقراض المنشآت الصغيرة. كما تساهم هذه المؤسسات في تقديم الدعم والمشورة للمنشآت الصغيرة، إضافة لزيادة فرص النجاح عبر دعم التجارة الالكترونية والتواصل بين المؤسسات عبر شبكة الإنترنت. إن المتأمل للتجربة الأمريكية سيجد العديد من المقومات التي يمكن الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية بجانب تسهيل إقراض المنشآت الصغيرة ودعم شركات البيع بالتقسيط وشركات تأجير السيارات وغيرها، من خلال قاعدة بيانات الائتمان.

(22) التجربة اليابانية: ()

من خلال دراسة التجربة اليابانية فيما يتعلق بمجال تمويل المنشآت الصغيرة يتضح انه يتم تمويل المنشآت الصغيرة في اليابان من خلال عدة جهات أهمها:

هيئات التمويل الحكومية للصناعات الصغيرة:

جمعية التمويل الأهلية

تتولى جمعية التمويل الأهلية مهمة إمداد المشروعات الصغيرة جداً بما يلزمها من القروض.

جمعية تمويل الصناعات الصغيرة

وتقوم بمنح الصناعات الصغيرة قروض طويلة الأجل اللازمة لشراء الآلات والمعدات اللازمة لإدارة العمليات وتشجيع التحديث والتحسين والوقاية من التلوث الصناعي... الخ.

البنك المركزي للتجارة والصناعة

وهو بنك نصفه حكومي ونصفه الآخر مؤسسة خاصة تقدم القروض اللازمة للصناعات الصغيرة.

البنوك التجارية:

وتقوم بتقديم جزء كبير من القروض اللازمة للصناعات الصغيرة وتشمل هذه البنوك بنوك المدينة والبنوك المحلية وبنوك أخرى مثل بنوك الائتمان وبنوك الإقراض طويل الأجل.

مؤسسات الإقراض الخاصة:

وهي مؤسسات تمويلية خاصة تقوم أساساً بتمويل القطاع الخاص مثل بنوك الادخار والقروض المتبادلة وجمعيات الإقراض وجمعيات الإقراض التعاونية.

يتضح من تعدد جهات التمويل أعلاه تنوع أشكال ومؤسسات التمويل التي تهتم بتمويل المنشآت الصغيرة في اليابان، حيث توجد جهات تمويل حكومية وجهات تمويل خاصة بالإضافة إلى جهات التمويل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، كما أنها تميز في المعاملة بين المنشآت المتناهية الصغر والمنشآت الصغيرة من حيث شروط الإقراض لكل منها.

(23) التجربة الهندية:

لقد كانت مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في الهند، لذلك قامت الحكومة المركزية في الهند بالعمل على توسيع قاعدة تمويل الصناعات الصغيرة، فأنشأت عدداً من المؤسسات التمويلية لتقديم القروض اللازمة لتمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل للصناعات الصغيرة، وتمويل الصناعات الصغيرة أساساً يتم عن طريق عدة جهات منها:

- البنوك التجارية.
- بنك الهند للتنمية الصناعية.
- البنوك التعاونية.
- البنوك الإقليمية.
- أجهزة الولايات للتمويل.
- بنك الادخار الهندي.
- الجهاز القومي للصناعات الصغيرة.
- جهاز تنمية الصناعات الصغيرة.

تعتبر البنوك التجارية هي المصدر الرئيسي لإقراض الصناعات الصغيرة، أما الجهاز القومي للصناعات الصغيرة فيقدم خدماته عن طريق توفير المعدات بنظام التمويل التأجيري (محلية كانت أو مستوردة) بنظام تفاضلي. قامت الحكومة الهندية بوضع خطة لضمان القروض Credit Guarantee Scheme من خلال وضع احتياطي بالبنك المركزي بالهند لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة، كما وضعت خطط أخرى لرفع مستوى الخبرة الفنية والمهارية لأصحاب المشروعات الصغيرة.

إن نمو المنشآت الصغيرة وزيادة مساهمتها في التنمية الهندية يرتبط إلى حد كبير بما تقدمه الهند عبر القنوات المختلفة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ومن خلال أكثر من صيغة تمويلية بجانب التمويل النقدي والتأجير التمويلي بما يدعم نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج الوطني.

(24) التجربة البنجلادشية:

بنك جرامين Grameen Bank

أسس البروفيسور محمد يونس بنك جرامين في أوائل الثمانينات كمشروع تجريبي لتمكين الفقراء بقرى بنجلاديش من كسر الحلقة المفرغة في تعاملهم مع المقرضين ويرجع نجاح هذا البنك لمعرفته بالمستوى الثقافي لهؤلاء الفقراء بالإضافة إلى أدائه لمهمته بجدية حيث جرى تعيين وتدريب الموظفين وإرساء نظم العمل وافترض سداد جميع القروض.

وقد تطور نظام الإقراض للعمل لصالح دوائر الائتمان credit circles، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا مجموعة من خمس نساء كل منهن تمتلك مشروعاً متناهي الصغر ولا يتم الحصول على قروض قبل أن تقوم كل منهن بسداد القرض التي حصلت عليه، أي أن انسياب القروض داخل المجموعة يتوقف على سداد كل منهن للقرض الذي حصلت عليه. وعلى ذلك يوفر نموذج الائتمان متناهي الصغر— من قبل بنك جرامين قروضا صغيرة— لمجموعات من الفقراء المتناظرين مستخدمين ضمناً اجتماعياً بدلاً من الضمان المالي للإقراض الذي تتطلبه المؤسسات المالية^(٢٥) كما هو شائع وقد لاحظ البروفيسور يونس أن البنوك التجارية تمتنع عن تقديم القروض للنساء الفقيرات للأسباب التالية :

- أن الفقير لا يستطيع توفير ضمان.
- أن الفقراء أميون فلا يستطيعون إجراء المعاملات اللازمة وحفظ السجلات.
- أن البنوك لا ترغب في التعامل مع العديد من العملاء الصغار وتفضل منح قروضا كبيرة لعدد قليل من العملاء الكبار^(٢٦).

وقد استطاع المقترضون مؤخراً من خلال تراكم مدخراتهم، التحكم في إدارة البنك وأن يشكلوا غالبية مجلس الإدارة، وفي منتصف التسعينات تملك الفقراء أكثر من ثلاثة أرباع أسهم بنك جرامين، ويثبت نموذج هذا البنك أن الائتمان الضئيل يستطيع أن ينقل الفقراء من مستوى الكفاف إلى مستوى أفضل يتحقق فيه الأمان واحترام الذات.

يتم تدريب العاملين بالبنك تدريباً مكثفاً للإشراف المباشر على جميع القروض مما يضمن سياسات إقراض متسقة ومعدلات عالية من الالتزام ويركز التدريب المكثف الذي تلقاه موظفو بنك جرامين بصفة أساسية على الآتي:

- 1- تفهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية وقيود التشغيل التي تواجه البنك.
- 2- القدرة على التعرف على المجموعة المستهدفة من العملاء وتحفيزهم وإعدادهم للاستفادة من خدمات البنك.
- 3- كيفية التعامل مع طلبات القروض ومساعدة الرؤساء في عقد الاجتماعات وتحصيل مختلف المستحقات وإعداد المستندات بالنسبة لحسابات البنك.
- 4- القدرة على إدارة الفروع والحسابات والإشراف على سداد القروض^(٢٧)

²⁵ - Grameen foundation.USA.http://gfusa.org/gbrp/index.html

²⁶ - Rahman, Atiur, 1996 . (Rural development from below :lessons learned from grameen bank experience in Bangladesh (In journal of socio –Economics .summer 1996 .vol. 25,issue2. 224- 189

²⁷- Hossain,M.1988,(CREDIT FOR ALLEVIATION OF RURAL POVERTY) : THE Grameen bank in bangladesh . (Research Report No.65 .International Food Policy Research Institute.

وعلى ذلك يعمل موظفو البنك عن قرب مع العملاء ويقوموا بالتوجه إليهم بدلا من توجه العملاء إلى البنك، وقد شككت النساء أكثر من 90% من المقترضين كما يشجع البنك المقترضين على تنويع مشروعاتهم متناهية الصغر لتوزيع المخاطر وضمان تدفقات نقدية ومدخرات أكثر انتظاما. وقدم "رحمن" وآخرون دليلا إرشادياً تفصيلياً عن كيفية تكرار نموذج بنك جرامين في بيئة مختلفة ثقافياً واقتصادياً وفيما يلي بعض التحديات التي تواجه تكرار نموذج بنك جرامين:

- ضمان عدم تدخل واعتراض البيروقراطية الحكومية.
- الابتعاد تدريجياً عن المؤسسات المانحة والاتجاه إلى الاعتماد على النفس.
- توفير مجال إقراض مناسب أو مساندة ذات مصداقية بغرض زيادة المقترضين الذين يتمكنون من الخروج من دائرة الفقر.
- الاحتفاظ بموظفين على مستوى عال من التدريب من خلال وضع هيكل وظيفي يوفر حوافز منذ البداية.
- تفادي التوسع السريع الذي يسمح بإيجاد قصور في إدارة بعض المشاريع.
- المحافظة على التنمية الاجتماعية في الشريحة المستهدفة^(٤).

تتميز تجربة بنجلاديش التمويلية بأنها تراعي عدة محددات هامة منها تضامن المقترضين في السداد ومنها علاج مشكلة نقص الوعي الائتماني إضافة إلى دعم تمويل الاستثمارات النسائية وزيادة مشاركة النساء في العمل.

(25) التجربة السنغافورية (٤)

وضع مجلس التنمية الصناعية في عام 1976 بالاشتراك مع بنك التنمية السنغافوري خطة لتمويل الصناعات الصغيرة The Small Industries Finance Scheme (SIFS) وتتضمن هذه الخطة تقديم التمويل للمنشآت الصناعية الصغيرة والخدمات المتعلقة بها بهدف انتشار وتوسيع وتطوير الصناعات الصغيرة، وبجانب بنك التنمية السنغافوري فإن هناك بنوك محلية أخرى وشركات تمويل تخدم تلك الخطة، والصناعات التي يحق لها الحصول على هذه القروض هي:

- الصناعات التي تبلغ قيمة موجوداتها وممتلكاتها الثابتة 2 مليون دولار سنغافوري أو أقل.
- مبلغ القرض الممنوح لا يجب أن يزيد عن واحد مليون دولار سنغافوري لكل طلب.
- تهدف الخطة إلى توفير التمويل للصناعات المتوسطة التي يتراوح رأسمالها ما بين 2 مليون و5 مليون دولار سنغافوري، على ألا يتجاوز مبلغ القرض لها عن 1.5 مليون دولار سنغافوري.
- كما تتضمن خطة تمويل الصناعات الصغيرة عدة خطط فرعية منها:

خطة تمويل الإرشاد والتدريب للصناعات الصغيرة:

²⁸ - Rahman ,atiur . 1996

29- فاطمة جلال محمد سيد. دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . قسم الاقتصاد . 1994 . صفحة 86 . 88

في عام 1979م بدأت الحكومة السنغافورية ببذل الجهود لإعادة بناء الاقتصاد السنغافوري وتوجيهه نحو التكنولوجيا لتحقيق قيمة مضافة عالية، ولزيادة الحماية التجارية ومواجهة العجز في العمالة. ونتيجة لسياسة الأجور العالية شجعت الحكومة الصناعات على زيادة الآلية وتوسيع مهارة وتكنولوجيا عمليات الإنتاج، وفي نفس الوقت أصدرت لائحة لتنمية المهارات بمقتضاها يدفع أصحاب الصناعات ضريبة قدرها 4% على أجور كل الموظفين بحد أقصى 750 دولاراً سنغافوري في الشهر. وهذه الأموال تستخدم لتشجيع مهارات التدريب بما يلائم إعادة بناء الاقتصاد السنغافوري وإعادة تنظيم الفائض والعجز في العمالة، وهذه الأموال تقدم كقروض لمنشآت الأعمال الصغيرة المحلية في شكل منح تدريبية.

خطة تمويل صادرات الصناعات الصغيرة

تقوم السلطة النقدية بتقديم منحة لتمويل الصادرات، يمكن للمصدر من خلالها الحصول على الأموال التي تمكنه من تمويل تكاليف إنتاج بضائعه، ويتسلم المصدر التمويل بمجرد شحن بضائعه.

قروض تمويلية أخرى :

يتم تقديم قروض أخرى للمنشآت الصناعية الصغيرة والخدمات المتعلقة بها ومن أمثلة هذه القروض:

- **قروض المصانع:** وتصل إلى 85% للمباني، و70% لغير المباني.
- **قروضا للماكينات:** حوالي 70% للبيع الإيجاري يمكن رفعه إلى 80%.
- **قروض رأس المال العامل** بمقتضاها يتم إيداع أموال في البنوك المشاركة تكون تحت الطلب للمشروعات الصغيرة الحيوية، وبذلك يمكن الحصول على قروض متدرجة وتسدّد طبقاً لجدول قصير الأجل.

تتميز تجربة سنغافورة بأنها تعدت أسلوب التمويل النقدي، وأوجدت برامج متنوعة لتمويل التدريب والاستشارات والميكنة والتصدير، وكذلك تمويل رأس المال العامل وهو ما ساهم في دعم المنشآت الصغيرة وزيادة القيمة المضافة التي تقدمها للاقتصاد الوطني.

(26) التجربة الكورية:

أن أهم ما يميز خطط التنمية الاقتصادية الكورية في مطلع الستينات هو ارتباطها بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك نجد أن الحكومة الكورية وضعت تنظيمًا مرتبطاً بتنمية الصناعات الصغيرة من أهم محاوره تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة

في عام 1961م تم إنشاء بنك متخصص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلك المنشآت، واتبع هذا البنك أسلوب تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والأجنبي وتقديم الخدمات الاستثمارية في الأعمال الإدارية والفنية كمنهاج لتنفيذ رسالته في تنمية الصناعات الصغيرة في كوريا الجنوبية.

وبجانب هذا قدمت الحكومة الكورية الائتمان المتوسط والقصير الأجل بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية مقدارها 18% بالمقارنة بالمعدل السائد في ذلك الوقت وقدره 26%، هذا في الوقت الذي بلغت فيه معدلات الفائدة على القروض والعملات الأجنبية لنفس الغرض ما مقداره 12%، تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخل الناشئة عن التصدير بنسبة 50% كما صاحبت هذه المحاور التي استخدمتها السياسة الاقتصادية الكلية مجموعة أخرى من الإجراءات المرتبطة بفتح الأسواق العالمية للمنتجات الكورية.

اعتمدت سياسة دعم المنشآت الصغيرة عبر قناتين رئيسيتين هما إنشاء هيئة داعمة من ناحية، وإنشاء بنك للتمويل من ناحية أخرى، إضافة إلى دعم الصادرات الكورية من خلال السفارات الكورية المنتشرة في مختلف دول العالم، أعطت كوريا اهتماماً كبيراً لموضوع التمويل حتى أصبح أحد الركيزتين التي قام عليهما نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(27) التجربة المصرية ()

طبقاً للإحصائيات³⁰ التي أجريت عام 1997، كان يوجد في مصر 40 برنامج، تعمل بموازنة إجمالية تبلغ 560 مليون دولار، تخدم في مجالات تطوير المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعلى سد فجوة التمويل التي تعترض تلك المنشآت، وإن كانت بعض التوقعات تشير أن تلك البرامج في أفضل الأحوال لا تغطي سوى 10% من هذا القطاع في مصر، فقدت أوردت دراسة أخرى عن التمويل المتناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا أن تلك البرامج في مصر استطاعت أن تصل إلى 120 ألف مستفيد فقط من إجمالي 1.5 مليون منتفع يمثلون نحو نصف عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار يومياً³¹. وتتمثل أهم أوجه تمويل المنشآت الصغيرة في التجربة المصرية في الخدمات الائتمانية التي تقدم من خلال الجهات المتخصصة التالية:

الصندوق الاجتماعي للتنمية ()

30- وزارة التجارة الخارجية- السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر- مارس 2001 - صفحة 16-17

Brandsma, Judith & Rafika Cauali, Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa, The World Bank, p.3. -

- و يذكر أنه بالرغم من افتقار نحو 90% من سكان العالم إلى الخدمات التمويلية، فإن هذه النسبة تصل إلى 95% في مصر.

32- الأستاذ شريف رفعت رزق محمد الشافعي - دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة جامعة عين شمس - 1997 - صفحة 130 - 149

صدر القرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1991م والخاص بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية.. يهدف الصندوق إلى توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة..^(١) وتتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات وذلك لغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا وتحقيقا للتنمية الاجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج ومشاريع الصندوق عن طريق دعم قدراتها المؤسسية ورفع أدائها الفني والإداري.^(٢)

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وله لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ سياساته العامة، وللصندوق أمانة عام تتكون من أمين الصندوق وهيئة الموظفين، ويقوم مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، بتحديد الاتجاهات العامة للصندوق وتقرير أولويات نشاطاته، والموافقة على الموازنة التقديرية وإقرار الميزانية الختامية ووضع سياساته واستراتيجياته، وقد أعيد تشكيل المجلس مرتين حتى الآن عام 1992م، ثم عام 1997م.

الفئات المستهدفة:

- الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولي
- الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل
- شباب الخريجين
- المرأة
- سكان المجتمعات الأقل نموا
- سكان المناطق المحرومة من الخدمات

وتضاف لهذه الفئات عناصر أخرى، كما حدث عقب انتهاء حرب الخليج. والذي أدى لإضافة فئة العائدين من الخليج ضمن الفئات المستهدفة في تلك الفترة.

(28) التجربة الوطنية السعودية (٣)

جاء اهتمام المملكة بالمنشآت الصغيرة منذ خطة التنمية الخمسية الرابعة وصولاً إلى خطة التنمية السابعة (1420-1425هـ)، التي أكدت على دور المنشآت الصغيرة في تحقيق أهداف الخطة. وبينت الخطة أن أبرز العقبات التي تحد من أنشطة هذه المنشآت وإسهاماتها تتمثل في:

- عدم الارتكاز في تكوين المشاريع على دراسات الجدوى الاقتصادية.
- مشكلة انتقال الملكية للجيل الجديد.

33- الصندوق الاجتماعي للتنمية - المهمة والأهداف 1994م.

34- الصندوق الاجتماعي للتنمية "المهمة والأهداف" 1996م.

35- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية-مجلس الغرف السعودية- أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440 هـ صفر 1424 هـ. صفحة 8-9.

- تدني مستوى الإنتاجية والكفاءة الإدارية
- معوقات التمويل.

وقد تبنت الخطة عدة إجراءات ومبادرات لدعم المنشآت الصغيرة من أهمها:

- تسهيل الإجراءات.
 - دراسة إنشاء صندوق خاص بالمشروعات الصغيرة.
 - التوسع في أنشطة الإقراض التي يضطلع بها بنك التسليف.
- وقد شرعت الدولة في تطبيق ذلك من خلال :
- ◆ إنشاء وحدة بصندوق التنمية الصناعية، مهمتها إقراض المنشآت الصناعية الصغيرة ومتابعة تنفيذ مشاريعها وتقديم المشورة الفنية لها.
 - ◆ تقديم بنك التسليف السعودي قروضاً متوسطة الأجل لفئة الحرفيين وخريجي معاهد ومراكز التدريب الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة.
 - ◆ قروض البنك الزراعي العربي السعودي، والإعانات الحكومية الممنوحة للمزارعين.
 - ◆ قيام المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بتقديم دورات تدريبية شاملة لكافة النواحي المرتبطة بتأسيس وإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد أقرت المؤسسة إنشاء مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم هذه الدورات وتقديم المشورة الفنية اللازمة. كما تعزز بناء قاعدة بيانات عن المشروع الصغير، بالإضافة إلى نشاط البحوث والدراسات المتخصصة.

رغم هذه الجهود الرامية إلى إيجاد آلية لدعم وتمويل المنشآت الصغيرة، لا تزال تلك المنشآت تواجه صعوبات تمويلية كبيرة، وقد أضح ذلك من خلال استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية التي تمت لأغراض الدراسة، لذلك لا تزال المنشآت الصغيرة تنتظر وجود هذه الهيئة التي يمكنها تقديم المساعدات التمويلية.

تمويل المنشآت الصغيرة في بنك التسليف السعودي ()

يعتبر بنك التسليف أحد مؤسسات الإقراض والتمويل التي تعمل في مجال رعاية وتمويل المنشآت والمشروعات الحرفية والمهنية الصغيرة بالملكة العربية السعودية، وذلك من أجل تحقيق استقرار أسري ومستوى معيشي كريم للمواطن السعودي، وقد تم تأسيس البنك وبدأ نشاطه الإقراضي خلال العام المالي 1393/1394هـ، ومن أهم أهداف بنك التسليف السعودي الأهداف التالية:

- * مساعدة ذوي الحاجات من المواطنين على التغلب على الصعوبات المالية التي تواجههم.
- * تقديم قروض ميسرة بدون فوائد لذوي الحاجات من المواطنين.

وقد قام البنك منذ تأسيسه برعاية أرباب الحرف اليدوية الصغيرة وتشجيعهم لمزاولة أنشطتهم الحرفية والمهنية بأنفسهم ولحسابهم الخاص، كما قام بتمويل (329) قرصاً مهنياً بقيمة إجمالية تزيد على (28.9) مليون ريال منذ صدور أول لائحة لإقراض المهنيين السعوديين وحتى عام 2001م، وبإمكان أي مواطن أن يتقدم بطلب التمويل لمشروعة من خلال فروع البنك المنتشرة في أنحاء المملكة والبالغ عددها 25 فرعاً إذا توفرت فيه شروط القرض المهني.

● كان البنك يقدم مبلغ (7,500) سبعة آلاف وخمسمائة ريال، لمختلف القروض الاجتماعية بما في ذلك القروض الحرفية حتى عام 1400هـ.

● تم رفع قيمة القرض إلى (20,000) عشرين ألف ريال من أجل تحقيق الفائدة وتعميمها بشكل أفضل للمواطنين.

● بدأ البنك في عام 1399هـ تقديم قروض مهنية تصل في حدها الأعلى إلى (100,000) مائة ألف ريال، لكل مواطن يرغب في مزاولة مهنته بنفسه ولحسابه الخاص ويحمل مؤهل مهني من جهة معترف بها حسب شروط لائحة إقراض المهنيين السعوديين.

● استمر البنك في تقديم القروض المهنية (100,000) إلى جانب القروض الحرفية (20,000) عشرين ألف ريال إلى أن تم إصدار اللائحة الثانية لإقراض المهنيين السعوديين التي ارتفع بموجبها مقدار قيمة القرض ليصل إلى (200,000) مائتي ألف ريال.

● أصدر البنك اللائحة الثالثة في عام 1417هـ، والتي تم بموجبها دمج القروض الحرفية في برنامج إقراض المهنيين السعوديين، تضمنت اللائحة الثالثة إقراض أي مواطن سعودي أو مواطنة سعودية يرغب في مزاولة نشاطه بنفسه ولحسابه الخاص ممن لديه شهادة فنية أو مهنية أو حرفية صادرة من إحدى الجامعات أو الكليات أو المعاهد والمراكز المهنية أو الفنية على ألا تقل مدة الدراسة عن 6 أشهر وخبرة في مزاولة التخصص لا تقل عن سنة باستثناء المهندسين ومن في حكمهم. ويتم صرف القرض المهني بحيث لا يتجاوز في حده الأعلى (200,000) مائتي ألف ريال مقابل تقديم احد الضمانات التالية:

● رهن المحل ومحتوياته إذا كان مملوكاً لطالب القرض.

● رهن عقار أو رهن أسهم يقبلها البنك.

● ضمان بنكي ساري المفعول غير مشروط حتى الانتهاء من الوفاء بكامل القرض.

● كفيل شخصي مليء يلتزم بالكفالة غرم وأداء غير مشروطة مستحقة للأداء فور المطالبة من قبل البنك.

دور الغرف التجارية بالمملكة في التمويل

- قامت غرفة جدة بإعداد دراسة لإنشاء صندوق أو شركة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل.
- أقام مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرفة المنطقة الشرقية معرضاً للابتكارات الجديدة لجذب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في مثل هذه المشروعات.
- تبنت غرفة الرياض من خلال خطة مركز تنمية المنشآت الصغيرة خلال الفترة المقبلة تنفيذ مشروع برنامج قناة الاتصال بين الابتكار والتمويل، والذي يهدف إلى الجمع بين أصحاب الأفكار والفرص الاستثمارية الناجحة من ناحية وبين رجال الأعمال ومسؤولي المؤسسات التمويلية من الناحية الأخرى، لانتقاء المشروعات المجدية منها وتوفير التمويل اللازم لها.
- تبنت غرفة الرياض من خلال مركز تنمية المنشآت الصغيرة برنامج دعم المستثمر الناشئ والذي كان يهدف إلى دعم المستثمرين الناشئين من خلال المساهمة في تكاليف دراسة الجدوى اللازمة لإقامة مشروعاتهم وبنسبة تصل إلى 50% من إجمالي تكاليف الدراسة، إلا أن البرنامج توقف لأسباب فنية، وينتظر إعادة إدراجه بخطة المركز خلال الفترة المقبلة بعد أن تم تحديد معوقاته والمقومات اللازمة لتفعيله.

توصيات ندوة وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي^(١)

انتهت الندوة إلى عدة توصيات في مجال التمويل منها :

- 1- إيجاد نظام يساهم في حل مشكلة التمويل التي تعاني منها هذه المنشآت كأن يتم إنشاء صندوق ضمان مشاركة من الحكومة والقطاع الخاص بحيث تتمكن البنوك التجارية من إقراض المنشآت الصغيرة.
- 2- تطوير أدوات تمويل إسلامية مثل المشاركة والمضاربة، تساهم في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 3- توسيع نشاط بنك التسليف وتمكين المنشآت الصغيرة من الاستفادة من نظام الحوافز.

37- ورقة عمل " دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ندوة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم 15-16- مارس 1999م الرياض. وزارة المالية والاقتصاد الوطني مع البنك الدولي.